الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/41/710*
9 January 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الحادية والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

حالة حقوق الانسان في السلفادور

مذكرة من الامين العام

يتشرف الامين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة التقرير الذي أعده البروفيسور خوسيه انطونيو باستور ريدروبيخو ، الممثل الخاصة للجنة حقوق الانسان ، عن حالة حقوق الانسان في السلفادور ، وفقا للفقرة ١٢ من قرار اللجنة ١٩٨٦/٣٩ المؤرخ في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ .

---

* معاد اصداره لأسباب فنية .

Digitized by UNOG Library

مرفق

تقرير عن حالة حقوق الانسان في السلفـــادور ،
أعده الممثل الخاص للجنة حقوق الانسان ، وفقا
للفقرة ١٢ من قرار اللجنة ١٩٨٦/٣٩

المحتويات

	الفقـــرات	الصفحة
أولا ـ مقدمة	١ ـ ١٧	٣
ثانيا ـ الحالة السياسية العامة	١٨ ـ ٢٥	٦
ثالثا ـ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٦ ـ ٦١	٨
رابعا ـ الحقوق المدنية والسياسية	٦٢ ـ ١١٩	١٩
خامسا ـ حالة اللاجئين والمشردين	١٢٠ ـ ١٣٢	٣٤
سادسا ـ حقوق الإنسان في المنازعات المسلحة	١٣٣ ـ ١٦٣	٣٩
سابعا ـ إهتمام حكومة السلفادور بحقوق الإنسان	١٦٤ ـ ١٧٨	٤٨
ثامنا ـ النتائج	١٧٩ ـ ١٨٧	٥٢
تاسعا ـ التوصيات	١٨٨ ـ ١٩٢	٥٥

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - أعربت الجمعية العامة ، في قرارها ١٩٢/٣٥ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ المتعلق بحالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور ، عن قلقها العميق إزاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور ، وشجبت عدة جوانب لحالة حقوق الانسان في هذا البلد . وبالاضافة الى ذلك ، رجت لجنة حقوق الانسان أن تدرس ، في دورتها السابعة والثلاثين ، حالة حقوق الانسان في السلفادور .

٢ - ونظرت لجنة حقوق الانسان في الحالة في السلفادور في دورتها السابعة والثلاثين ضمن البند ١٣ من جدول أعمال اللجنة ، المعنون "مسألة انتهاك حقوق الانسان والحريات الاساسية في أي جزء من العالم ، وعلى وجه الخصوص ، في البلدان والاقاليم المستعمرة والبلدان والاقاليم التابعة الاخرى" . وبعد المناقشة المتعلقة بهذا البند ، اعتمدت اللجنة القرار ٣٣ (د - ٣٧) بشأن انتهاك حقوق الانسان في السلفادور ؛ وفي هذا القرار ، رجت اللجنة رئيسها أن يعيّن ، بعد اجراء مشاورات في مكتب اللجنة ، ممثلا خاصا للجنة تكون مهمته التحقيق في الانباء المتعلقة بجرائم القتل وحوادث الخطف والاختفاء والاعمال الارهابية وجميع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والحريات الاساسية التي وقعت في السلفادور ، على أساس المعلومات الواردة من جميع المصادر ذات الصلة ، وتقديم تقرير عما يخلص اليه من نتائج الى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثامنة والثلاثين . كما رجت من الممثل الخاص للجنة أن يقدم تقريرا مؤقتا الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

٣ - وقام الممثل الخاص ، تنفيذا للولاية المسندة اليه من لجنة حقوق الانسان ، بتقديم تقرير أولي الى الجمعية العامة (A/36/608 ، المرفق) . وفي ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٥٥/٣٦ .

٤ - وفي عام ١٩٨٢ ، قدم الممثل الخاص تقريره النهائي الى لجنة حقوق الانسان (E/CN.4/1502) . وفي ١١ آذار/مارس ١٩٨٢ ، اعتمدت اللجنة القرار ٢٨/١٩٨٢ الذي مددت فيه ولاية الممثل الخاص لمدة عام .

٥ - ومنذ ذلك الحين والجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان تنظر في تقارير الممثل الخاص (A/37/661 ، المرفق ، و E/CN.4/1983/20 ، و A/38/503 ، المرفق ، و E/CN.4/1984/25 ، و Corr.1 ، و A/39/636 ، المرفق) ، الذي جددت ولايته في جميع تلك السنوات .

Digitized by UNOG Library

٦ - وواصلت لجنة حقوق الانسان ، في دوراتها من التاسعة الى الحادية والاربعين ، النظر في حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور (القرار ٣٩/١٩٨٣ ، و ٥٢/١٩٨٤ و ٣٥/١٩٨٥) ؛ وواصلت الجمعية العامة أيضا ، في دوراتها من السادسة والثلاثين الى التاسعة والثلاثين ، النظر في هذه المسألة (القرارات ١٥٥/٣٦ و ١٨٥/٣٧ و ١٠١/٣٨ و ١١٩/٣٩) .

٧ - وأثنت الجمعية العامة في قرارها ١٣٩/٤٠ المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ على الممثل الخاص لتقريره (A/40/818 ، المرفق) ، الذي أعده وفقا لقرار لجنة حقوق الانسان ٣٥/١٩٨٥ .

٨ - وفي ٤ آذار/مارس ١٩٨٦ ، قدم الممثل الخاص تقريره النهائي (E/CN.4/1986/22) الى لجنة حقوق الانسان .

٩ - وفي ١٢ آذار/مارس ١٩٨٦ ، اعتمدت اللجنة القرار ٣٩/١٩٨٦ بأغلبية ٣٩ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع أربعة أعضاء عن التصويت . وكان مما فعلته اللجنة في هذا القرار أن قررت تمديد ولاية الممثل الخاص لسنة أخرى يحدوها الامل في أن تستمر حالة حقوق الانسان في السلفادور في التحسّن ، ورجت الممثل الخاص أن يقدم تقريره عن تطور حالة حقوق الانسان في السلفادور الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين والى لجنة حقوق الانسان في دورتها الثالثة والاربعين .

١٠ - ونظرا لان الممثل الخاص قد أشار في تقاريره السابقة الى حالة حقوق الانسان في السلفادور خلال الربع الاخير من عام ١٩٧٩ وخلال الاعوام ١٩٨٠ و ١٩٨١ و ١٩٨٢ و ١٩٨٣ و ١٩٨٤ و ١٩٨٥ ، فإن التقرير الحالي سيتناول في المقام الاول الحالة السائدة خلال الاشهر المنصرمة من عام ١٩٨٦ . بيد أن الممثل الخاص يود أن يشير الى أن هناك استمرارية بين تقاريره السابقة وهذا التقرير الذي ينبغي أن ينظر اليه ، بالتالي ، في ضوء تلك التقارير (انظر الفقرات من ٣ الى ٥) .

١١ - وعلى نحو ما حدث في المرات السابقة ، أصدت حكومة السلفادور الى المقرر تعاونا قيّما لإعداد هذا التقرير يشكرها عليه الممثل الخاص شكرا جزيلا . وقد تضمن هذا التعاون ، في جملة أمور ، الاذن للممثل الخاص بدخول السلفادور مرة أخرى دون فرض أية قيود عليه فيما يتعلق بالاماكن التي يرغب في زيارتها ، مع قيامه بتلك الزيارات في أية حالة وفي أي وقت في حماية الحكومة ، وفقا لمبادئ القانون

Digitized by UNOG Library

الدولي . وعلى أية حال ، ونظرا لانه ما زال هناك لدى حكومة السلفادور تحفظات ذات طابع قانوني بشأن ولايته ، فإنها لم تأذن للممثل الخاص بالقيام بالزيارة بهذه الصفة وإنما بصفته مواطنا اسبانيا .

١٢ - وعلى نحو مماثل قامت قطاعات أخرى في السلفادور ، من بينها الكنائس وقوات المعارضة المسلحة ، ومنظمات حقوق الانسان ، وجميعات خاصة وأفراد ، بالتعاون مع الممثل الخاص من أجل تنفيذ ولايته . ويعرب الممثل الخاص ، من جديد ، عن بالغ تقديره لذلك التعاون .

١٣ - وقد وصل الممثل الخاص الى السلفادور يوم الاحد ، ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، وبقي في البلد حتى يوم السبت ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وأجرى اثناء زيارته محادثات مع الشخصيات التالية : سعادة السيد خوسيه نابوليون دوارتي ، رئيس الجمهورية ؛ والسيد ريكاردو اسيفيدو بيرالتا ، وزير الخارجية ، والسيد غييرمو أنطونيو غيفارا لاكايو ، رئيس المجلس التشريعي ، والسيد فرانسسكو خوسيه غيريرو ، رئيس المحكمة العليا وبصحبته قضاة آخرين ، والسيد خوليو سامايوا ، وزير العدل ، وبصحبته السيد لويس دومينخس بارادا ، الامين العام للجنة التحقيق في الحوادث الجنائية ، والسيد إدغار بييوسو فونس ، وزير الداخلية ، والسيد خوسيه البرتو بويندييا فلوريس ، وزير التعليم ، والسيد ميغيل أليخندرو غاييغوس ، وزير العمل والضمان الاجتماعي ، والجنرال كارلوس ايوخينيو فيديس كاسانوفا ، وزير الدفاع وبصحبته نائب وزير الامن العام ، ورئيس الاركان ورؤساء قوات أمن الدولة ، والسيد خوسيه فرانسسكو غيريرو ، المدعي العام للجمهورية ، والسيد ماريو سامايوا ، رئيس المجلس العام للانتخابات ، والسيد إرنستو كرييويو ، رئيس لجنة تنقيح التشريعات السلفادورية ، والجنرال أدولفو بوستييو ، قائد القوات الجوية ، والسادة رؤساء المحاكم الابتدائية العسكرية الاولى والثانية والثالثة .

١٤ - وفي السلفادور أجرى الممثل الخاص أيضا مقابلات مع الشخصيات التالية : الاساقفة أعضاء المؤتمر الاسقفي ، المونسنيور ريفيرا إي داماس ، رئيس أساقفة سان سلفادور ، والاب اغناسيو اياكوريا ، مدير جامعة السلفادور الكاثوليكية والسيد بينجامين سستوني ، الامين التنفيذي للجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) والسيدة ماريا خوليا هرنانديس ، رئيسة المكتب الاسقفي للحماية القانونية ، وممثلون للجنة حقوق الانسان السلفادورية (غير الحكومية) وممثلو لجنة أقارب الاشخاص الذين اختفوا أو سجنوا لاسباب سياسية في السلفادور الذين يطالبون بالافراج عنهم ، وممثلو

Digitized by UNOG Library

لجنة أمهات وأقارب المسجونين والاشخاص المختفين واللاجئين السياسيين في السلفادور وممثلو نقابة الوحدة الوطنية لعمال السلفادور ، وممثلو نقابة الاتحاد الوطني للعمال والفلاحين ، والسيد ألفريدو مارتينيث موريتو ، المحامي السلفادوري ، وأخيرا ، الممثلون الدبلوماسيون لعدة بلدان اوروبية وامريكية .

١٥ - وزار الممثل الخاص سجني ماريونا واولوبانخو حيث تحدث الى من شاء أن يتحدث اليهم من السجناء السياسيين بحرية تامة وعلى انفراد . ثم انتقل الى مقاطعة شاكاتيكولوكا حيث تحدث الى الفلاحين النازحين من مناطق النزاع ، واستمع ، في مقر أبرشية سان سلفادور الى بيانات الشهود الذين بلغ عددهم ٢٢ شاهدا ، قدمهم مكتب الحماية القانونية وهيئة المساعدة القانونية ولجنة حقوق الانسان (غير الحكومية) .

١٦ - وفي شهر حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أجرى الممثل الخاص مقابلة ، في مدريد ، مع أحد ممثلي هيئة المساعدة القانونية . وفي نفس المدينة ، أجرى محادثة في شهر تموز/يوليه ١٩٨٦ ، مع أحد ممثلي اللجنة السياسية الدبلوماسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية . واجتمع مع هذا الممثل نفسه مرة أخرى ، في نيويورك ، في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

١٧ - وفي النهاية ، أجرى الممثل الخاصة محادثات ، في نيويورك ، في تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ ، مع ممثل "للجنة المحامين من أجل حقوق الانسان الدولية" ، كما اجتمع مع ممثلة لهيئة "امريكاز ووتش" (AMERICAS WATCH) ،

ثانيا - الحالة السياسية العامة

١٨ - ينوي الممثل الخاص ، على غرار ما فعله في تقاريره السابقة ، أن يتحدث في هذا الفرع عن القضايا السياسية العامة البتي حدثت عام ١٩٨٦ وكان لها أعظم الاثر فيما يتعلق باحترام حقوق الانسان .

١٩ - ويود الممثل الخاص أولا أن يشير الى أن الاحكام العرفية لا تزال سارية في السلفادور وأن المجلس التشريعي يمددها شهرا بعد شهر طبقا للدستور . وبذلك جمدت حريات وضمانات دستورية هي : حرية التنقل ، وحرية الحديث ، وحرية المراسلة .

Digitized by UNOG Library

٣٠ - وفيما يتعلق بالحوار بين حكومة السلفادور الدستورية وبين جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية الذي قدم الممثل الخاص معلومات مستفيضة عن تطوراته في تقارير سابقة (E/CN.4/1985/18 ، الفقرات ٣١ - ٣٩ ، و E/CN.4/1986/22 ، الفقرات ٣٦ - ٣٩) ، ذكرت الصحافة[١] أن الرئيس دوارتي كتب في مستهل آذار/مارس ١٩٨٦ رسالة الى الرئيس أورتيغا رئيس نيكاراغوا يقترح فيها اجراء مفاوضات في وقت واحد مع حركتي المفاورين في كل من البلدين . وذكر نفس المصدر أن السيد اونزو رئيس الجبهة الديمقراطية الثورية وافق في ١١ آذار/مارس على تجديد الحوار الخاص بالصلح الوطني رغم عدم استعداده لجعل هذا الحوار مشروطا باجراء حوار في نفس الوقت بين حكومة نيكاراغوا الساندينية وحركة "كونترا" المعارضة لها .

٣١ - وتفيد الانباء[٢] بأن الرئيس دوارتي دعا زعماء جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في خطاب تلفزيوتي أذيع في أواخر حزيران/يونيه ١٩٨٦ الى الاشتراك في جولة محادثات تهدف الى إنهاء الحرب . وقال إن هذه المحادثات ستجري "دون سلاح ، وعلى الأرض الوطنية ، وفي أواخر تموز/يوليه أو أوائل آب/أغسطس" . وفي ٤ حزيران/يونيه ، وافقت قوات المفاورين على هذا الاقتراح . وأكدت الأنباء اللاحقة[٣] عزم الرئيس دوارتي على التفاوض رغم اشتداد القتال في منتصف حزيران/يونيه بين الجيش ومقاتلي حرب المفاوير من جبهة فارابوندو مارتي في مدينة سان ميغيل شرقي السلفادور الذي كبّد الجانبين خسائر في الأرواح .

٣٢ - وفي ٣٠ آب/أغسطس عقد ممثلو الحكومة والجبهة فعلا بعض الاجتماعات السرية التمهيدية في مكان مجهول من مكسيكو بحضور المونسنيور ريفيرا إي داماس كبير أساقفة سان سلفادور لتحديد تاريخ ومكان وجدول أعمال محادثات الصلح[٤] . ووفق في هذه الاجتماعات على أن تجري الجولة الثالثة من المحادثات يوم ١٩ أيلول/سبتمبر التالي في مكان اسمه سيزوري يقع ١٥٠ كيلومترا شرق سان سلفادور .

٣٣ - وعلم الممثل الخاص من الانباء الدولية[٥] أن الرئيس دوارتي ذهب الى سيزوري في ١٩ أيلول/سبتمبر رغم علمه بأن ممثلي قوات المفاورين سوف لا يحضرون بسبب عدم الاستجابة الى مطلب آخر لهم هو تجريد المنطقة من السلاح . ويقال إن الرئيس دوارتي ذكر حينذاك في سيزوري أنه لا يوافق على عقد اجتماع تمهيدي ثالث مع قوات المفاورين ولكنه مستعد للشروع مباشرة في جولة ثالثة من المحادثات معهم . وذكر نفس المصدر أن قوات جبهة مارتي هاجمت في الساعات الأولى من ذلك اليوم مواقع الجيش في سيوداد باريوس التي لا تبعد سوى كيلومترات قليلة عن سيزوري بعد فترة قصيرة من وصول الرئيس دوارتي والمرافقين له .

Digitized by UNOG Library

٢٤ - وقال الممثل الخاص إنه لا يرى من حقه إبداء أية افتراضات أو ملاحظات على طبيعة الحوار (عاما كان أم خاصا) أو على مكانه ومضمونه . فهذه أمور يجب أن يحلها الطرفان وحدهما . ومع ذلك قال إنه يود أن يشير الى أن معظم بلدان المجتمع الدولي أكدت لزوم هذا الحوار ، كما يتبين ذلك من القرارات المتعاقبة للجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان ، وأهم من ذلك أن السواد الأعظم من شعب السلفادور يريد المحادثات ، وبالتالي الصلح . وقال إنه ليس باستطاعة حكومة السلفادور الدستورية ولا جبهة مارتي أن تعرقل تحقيق أماني شعب السلفادور وتطلعاته . ولذلك يعتقد الممثل الخاص أنه لا يجب استخدام الحوار سبيلا لاحراز مغانم سياسية تكتيكية وانما يجب أن يعتبر استتباب السلم أو على الأقل جعل الصراع انسانيا غاية في حد ذاته .

٢٥ - كذلك أجرى الممثل الخاص في السنوات الماضية اجتماعا في السلفادور مع رئيس المجلس المركزي للانتخابات الذي أطلعه بشكل واف على عمل هذه الهيئة . وكان العمل في عام ١٩٨٦ يشمل إعداد قائمة انتخابية جديدة دقيقة وافية تتفق مع أحكام قانون التسجيل الانتخابي الذي اعتمده المجلس التشريعي في أيار/مايو الماضي (٦) .

ثالثا - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٦ - ذكرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٧) ، أن اقتصاد السلفادور شهد في عام ١٩٨٥ نموا طفيفا (١,٤ في المائة) مثلما حدث في عام ١٩٨٤ ، وبذلك أخذ يتجاوز فترة الكساد التي بدأت عام ١٩٧٩ . ومع ذلك يلاحظ تقرير اللجنة أن السنوات الست المتتالية من الحرب قد تركت أثرها على الانتاج ، فقد زادت من التكاليف الاجتماعية وسببت توترات اجتماعية واقتصادية . وأستفيد بأن التضخم في عام ١٩٨٥ قد تضاعف وأن العجز المالي تزايد . على أن المالية العامة قللت كثيرا من نسبة عجزها الضريبي .

٢٧ - وفي هذا الاطار الشامل لحالة الحرب برزت في عام ١٩٨٥ ظاهرتان . فمن ناحية تكيفت العوامل الاقتصادية تدريجيا مع الحالة ، وساعد ذلك على انعاش الانتاج بعد أن انخفض عدة سنوات . ومن ناحية أخرى تركت الحرب ومازالت تترك عواقب من قبيل عواقب الاقتصاد الجمعي ومنها سرعة عملية العمران الحضري التي أوجدت حاجات متنوعة استدعي اشباعها ، ولو جزئيا ، ظهور أنشطة انتاجية معينة مثل التشييد (٧) .

Digitized by UNOG Library

٢٨ - ويلاحظ المفوض أن انتعاش اقتصاد السلفادور في عام ١٩٨٥ يرجع كثيرا الى المعونة الخارجية والى التحويلات المالية التي يرسلها أبناء السلفادور المقيمون في الخارج الى الوطن . أما عن الانتاج فيمكن القول إن حركة جميع الانشطة الاقتصادية باستثناء القطاع الزراعي قد تزايدت للاستجابة الى التوسع في الاقبال المحلي على السلع الاستهلاكية وفي الاستثمارات بالدرجة الاولى . كما أفيد بأن تشييد المساكن والصناعة التحويلية والتجارة في تزايد . وكان الانتاج الزراعي وحده هو الذي انخفض كثيرا وأثر في كل من الصادرات وفي الانتاج المخصص للاستهلاك المحلي . وقد تأثرت الصادرات بكساد الاسواق الدولية والحرب على السواء(٧) .

٢٩ - أما عن محاصيل التصدير الاساسية - وهي البن والقطن والسكر - فالمأمول أن ينتعش انتاج البن بسبب ارتفاع أسعاره في عام ١٩٨٦ ، رغم التفكير حاليا في احتمال ترحيل ايرادات المصدرين باصدار سندات لتقليل سيولة الفائض الاقتصادي(٨) وانخفض انتاج القطن ٣٠ في المائة في عام ١٩٨٥ بالقياس الى ما كان عليه عام ١٩٨٤ بسبب الحرب في السلفادور وانخفاض أسعار القطن في السوق العالمية ، بينما استمر صعود انتاج السكر مثلما حدث في العامين السابقين ، ولو أنه كان بمعدل أبطأ (٦ في المائة) ، وذلك نتيجة لزيادة المساحة المزروعة وغلات المحاصيل(٩) .

٣٠ - يفيد تقرير قدمه الرئيس خوسيه نابوليون دوارتي إلى الممثل الخاص شخصيا في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ (١٠) أن الحكومة تنفذ خطة لتحقيق استقرار الاقتصاد وتنشيطه من جديد (برنامج الاستقرار والانتعاش الاقتصاديين) . وتجمع الخطة بين تدابير تتصل بالضرائب والنقد والعملة الاجنبية .

٣١ - ويتمثل أحد أخطر المشاكل التي واجهها اقتصاد السلفادور في عام ١٩٨٥ في ارتفاع في الاسعار بلغ ٢٣ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٨٤ ، يعود ، حسب التقرير ، إلى تصاعد التضخم بسبب المضاربة وكثرة السيولة وتقلبات أسعار الصرف . غير أنه في أوائل عام ١٩٨٦ بدأت الاسعار تستقر وانخفض التضخم إلى مستويات أواخر عام ١٩٨٥ .

٣٢ - وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، شرعت حكومة السلفادور في تطبيق عدد من التدابير الاقتصادية الرامية إلى تحقيق التوازن في الاقتصاد . ومن بين هذه التدابير توحيد معدلات أسعار الصرف وتغيير نظم الضرائب ، وتقييد الاستيراد ، وقصر الائتمانات على القطاع العام ، ورفع الاجور ، وتجميد أسعار بعض السلع الاساسية . وكانت هذه التدابير تهدف بصورة رئيسية الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار الاسعار وزيادة الإنتاج والعمالة وبالتالي تحسين توزيع الدخل .

Digitized by UNOG Library

٣٣ - أما فيما يتعلق بالقدرة الشرائية للفرد ، فإن التقرير يبين أن نسبة التضخم بلغت في عام ١٩٨٥ ، ١,٣٣ في المائة مما أدى إلى انخفاض في القدرة الشرائية للكولون بـ ٣٥ سنتافو في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، بينما ارتفعت أسعار المواد الغذائية (التي تمثل تقريبا ٥٠ في المائة من النفقات المنزلية) في الفترة نفسها بنسبة ١٧,٩ في المائة وارتفعت أسعار الملابس بنسبة ٣٣,٩ في المائة ، وارتفع إجمالي تكاليف المعيشة بـ ٢٢,١ في المائة . وظل الحد الادنى للأجور في القطاع الزراعي كما هو من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٥ في حين أن الاجور في القطاعين التجاري والصناعي وقطاع الخدمات ظلت ثابتة في عام ١٩٨٥ بعد الزيادة التي منحت في عام ١٩٨٤ ضمن الخطة الاقتصادية للرئيس دوارتي .

٣٤ - وفي ١ شباط/فبراير ١٩٨٦ أصبحت الزيادات في الاجور سارية في القطاعات الزراعية والتجارية والصناعية وفي قطاع الخدمات . وارتفع الحد الادنى للاجور في القطاع الزراعي من ٥,٢٠ من الكولونات في عام ١٩٨٥ إلى ٨ كولونات في عام ١٩٨٦ ، ومن أربعة كولونات إلى سبعة بالنسبة للعمال الذين لم يبلغوا سن الرشد والمعوقين . وارتفع الحد الادنى للاجور وفي القطاعين الصناعي والتجاري وقطاع الخدمات من ١٢ كولونا إلى ١٥ في سان سلفادور ومن ١١,٩٠ من الكولونات إلى ١٤ كولونا في باقي البلد . لكن استنادا الى التقرير لم تعزز هذه الزيادات في الاجور القدرة الشرائية ، بسبب ارتفاع الرقم القياسي الإجمالي للاسعار .

٣٥ - وتشمل التدابير التي اتخذت في إطار برنامج الحكومة لتحقيق الاستقرار ما يلي :

(أ) تحديد سعر موحد للصرف يبلغ خمسة كولونات لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة ،

(ب) حظر استيراد سلع الكماليات وفرض ضريبة إضافية على الارباح الاستثنائية التي حققتها صادرات البن ، وإعفاء الادوية والمواد الغذائية من رسم الطابع ، واعفاء الحافلات من رسوم الاستيراد وتخفيض النفقات الجارية بنسبة ١٠ في المائة ،

(ج) رفع أسعار الوقود ،

Digitized by UNOG Library

(د) زيادة الائتمانات المتاحة للقطاع الخاص بمبلغ قدره ٠٠٠ ٨٠٠ ٩٣٦ كولون ، والتوجيه الانتقائي للائتمانات مع منح مبالغ أكبر لقطاعات الزراعة والتحويل والتجارة وذلك لرفع مستويات الإنتاج والعمالة ،

(هـ) رفع الحد الادنى للأجور في المناطق الريفية وفي قطاعات الاقتصاد الصناعية والتجارية وقطاع الخدمات ،

(و) تجميد أسعار السلع الضرورية والخدمات الاساسية مؤقتا ،

(ز) تطبيق برنامج تقشف على نفقات القطاع العام .

٣٦ - وتشمل التدابير المتخذة تنقيح القانون المتعلق بنظام الاسعار والتسويق والمعتمد في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، وإنشاء آليات لجذب الموارد المستعملة حاليا خارج النظام المصرفي في المصرف المركزي للاحتياطات .

٣٧ - وقد أشار الممثل الخاص في تقاريره السابقة بإسهاب إلى برنامج الإصلاح الزراعي الذي اضطلعت به لجنة الحكومة الثورية في عام ١٩٨٠ . ومما هو جدير بالاشارة اليه أن لكل شخص أو كيان قانوني في السلفادور الحق بموجب المادة ١٠٥ من الدستور المعتمد في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ الساري منذ ٢٠ كانون الاول/ديسمبر من هذه السنة ، في امتلاك مزرعة لا تتجاوز مساحتها ٢٤٥ هكتارا مما يعني أن المرحلة الاولى من برنامج الإصلاح الزراعي لا تشمل المزارع التي تتجاوز هذه المساحة .

٣٨ - وتفيد المعلومات التي تلقاها الممثل الخاص أن المراحل الثلاث لبرنامج الإصلاح الزراعي "تخص حاليا ٢٦ في المائة من الفقراء في الارياف و ٢٢ في المائة من الاراضي الصالحة للزراعة . وحولت المرحلة الاولى للإصلاح الزراعي ، حتى الآن ، ٤٦٩ مزرعة كبيرة إلى ٥١٧ تعاونية يستفيد منها أكثر من ٠٠٠ ٣١ عضو في التعاونيات . ومنح في إطار المرحلة الثالثة أكثر من ٠٠٠ ٢٤٠ هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة لـ ٧٨٣ ٦٥ مستفيدا ، كانوا في السابق مستأجرين أو مؤاجرين . وفي إطار المرحلة الثانية من الإصلاح منح ملاك الاراضي مهلة غايتها كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ليبيعوا ما يملكونه من الاراضي الزائدة على ٦٠٥ فدادين وإلا انتزعت منهم املاكهم دون تعويض سابق"[١١] . ومن المشاكل الرئيسية التي تهدد بقاء تعاونيات المرحلة الاولى ، من الناحية المالية ديون الإصلاح الزراعي . ذلك ان ٩٥ في المائة من التعاونيات التي أنشئت في اطار

Digitized by UNOG Library

المرحلة الاولى عاجزة حسب التقرير على الوفاء بالتزامات خدمة ديونها البالغة حوالي ٨٠٠ مليون دولار في شكل مدفوعات الاراضي ، والائتمانات الطارئة وقروض الاستثمارات والانتاج .

٣٩ - ويفيد التقرير الذي قدمه رئيس الجمهورية الى الممثل الخاص أن معهد السلفادور للاصلاح الزراعي قام في الفترة الممتدة بين حزيران/يونيه ١٩٨٥ وتموز/يوليه ١٩٨٦ بخطوات كي يسدد ثمن الاراضي المشمولة بالاصلاح بسرعة وتسليمها الى المستفيدين . وأعطى الرئيس دوارتي ، حسب التقرير ، تعليمات الى معهد السلفادور للاصلاح الزراعي بحل الحالات المعلقة المتصلة بسندات التمليك والتعويضات قبل نهاية ١٩٨٦ . ويفيد تقرير الحكومة أن حكومة السلفادور قامت من خلال التنسيق بين معهد السلفادور للاصلاح الزراعي والوكالات الحكومية الاخرى ، بتيسير وتوجيه تنفيذ السياسات التي أتاحت للتعاونيات الائتمانات الضرورية ويسرت لها تسويق المدخلات والمنتجات الزراعية ، ووفرت لها المساعدة التقنية المناسبة ، ومعاملة تفضيلية للديون الزراعية (سعر فائدة قدره ٦ في المائة ، و ٥٠ سنة لتسديد الديون ، ومدة امهال تبلغ خمس سنوات و/أو فائدة عن المدفوعات المعجلة) ، وبصفة خاصة ، برامج انمائية اجتماعية تهدف الى تحسين نوعية المعيشة للاسر المستفيدة وذلك بتحسين ظروفها المعيشية والصحية وما الى ذلك(١٣) .

٤٠ - وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية التي تشمل الممتلكات التي تتراوح مساحتها بين ٦٠٥ و ٢٥٠ ١ فدانا ، أخبر الممثل الخاص بأن الملاك منحوا مهلة لبيع الزائد على ٦٠٥ فدادين من الاراضي التي يملكونها غايتها كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وبعد هذه المهلة ينزع منهم ما يزيد على هذا الحد دون تعويض سابق . ومن المقدر أن حوالي ٦٠٠ ٤١ فدان سيصبح متوفرا نتيجة مبيعات الاراضي الخاصة التي ستتم في اطار المرحلة الثانية . أما فيما يتعلق بالمرحلة الثالثة المعروفة باسم برنامج "الارض لمن يحرثها" (١٧ فدانا على الاكثر) فمن المتوقع أن تؤدي التغييرات التي أقر مؤخرا ادخالها على قانون التسجيل في السلفادور الى حث خطى عملية المنح التدريجي لسندات التمليك التي يقوم بها المعهد الوطني لتمويل الاراضي الزراعية . وبلغ عدد المستفيدين من المرحلة الثالثة في شباط/فبراير ١٩٨٦ في المجموع ٦٦٩ ٦٣ مستفيدا مباشرا - أي ٠٠٠ ٣٢ مستفيدا بما في ذلك أعضاء الاسر ؛ ووزع ٠٥٤ ٣٤٠ فدانا وأصدر ٩٠٠ ٦٥ سند مؤقت كما منحت سندات نهائية الى ١٧,٥٦ في المائة من المستفيدين بالاضافة أو عوض ٦٣٢ ١ من الملاك(١٣) .

Digitized by UNOG Library

٤١ - وخلال زيارته للسلفادور اجتمع الممثل الخاص مع أعضاء الاتحاد الوطني للعمال والفلاحين ، وهو نقابة للفلاحين ولاعضاء التعاونيات الذين قالوا للممثل الخاص إنهم يعتقدون أن هناك تقدما في الاصلاح الزراعي وأن لدى الفلاحين الآن أرضا ، الامر الذي لم يحدث قبل عام ١٩٧٩ . وقالوا أيضا له إنهم يعتقدون أن الاصلاح الزراعي كان ناجحا في ٩٠ في المائة من الحالات وأن لديهم الآن مدارس ومستوصفات في التعاونيات ، مما يمكنهم من تعليم أبنائهم والحصول على الخدمات الصحية .

٤٢ - ولا يزال النزاع المسلح ، على ما يقال ، يؤثر على تعاونيات الاصلاح الزراعي ، فهُجرت ٥٠ منها بصفة كلية أو جزئية ، بينما لحقت بأخرى خسائر مباشرة أو غير مباشرة نتيجة للحرب .

٤٣ - ووفقا للمعلومات التي قدمتها السلطات السلفادورية الى الممثل الخاص[١٤] ، وقع في الفترة من ١٩٨٠ إلى تموز/يوليه ١٩٨٦ ، ٧٠٤ حوادث وفاة نتيجة للعنف بين صفوف عمال تعاونيات الاصلاح الزراعي ، بينما أصيب ١٢٨ آخرون بجراح ، واختفى أو اختطف ٤٨ شخصا . ووفقا لنفس المصدر بدأ العنف في الانخفاض اعتبارا من عام ١٩٨٣ . وفي الفترة بين ١٩٨٠ و تموز/يوليه ١٩٨٦ بلغ اجمالي الاضرار التي لحقت بمناطق الاصلاح الزراعي نتيجة للعنف السائد في البلد ٣١,٥ مليون كولون (نحو ٦,٢ ملايين دولار) ، وكان الجزء الشرقي من البلد هو الاكثر إصابة بالضرر . ومن بين الـ ٣١,٥ مليون كولون قيمة الاضرار ، بلغت قيمة خسارة المحاصيل المدمرة أو المهجورة ١٦,٩ مليون كولون (نحو ٣,٣٨ ملايين دولار) ، وبلغت قيمة الضرر الذي لحق بالهياكل الاساسية ٦,١ ملايين كولون (نحو ١,٢٢ من ملايين الدولارات) ، والضرر الذي لحق بالالات الزراعية والمعدات المكتبية ٣,٨ ملايين كولون (نحو ٧٦ ٠٠٠ دولار) . وورد أن المحاصيل المحصودة التي دمرت في المخازن بلغت قيمتها الاجمالية ٨٦٧ ٠٧٨ كولون (٤١٥ ١٧٣ دولارا) . ومن بين المحاصيل المدمرة أو التي لحق بها الضرر ، كان القطن يمثل ٢٩,٦ في المائة منها ، كما كانت هناك نسبة هامة من البن والسكر . ويلاحظ الممثل الخاص الاثار العكسية لفقدان هذه الصادرات الزراعية بالنسبة للاقتصاد . وعلاوة على ذلك ، ووفقا للمعلومات المقدمة ، تدفع تعاونيات الاصلاح الزراعي ١,٩ من ملايين الكولونات (٠٠٠ ٣٨ دولار) من قروضها الانتاجية سنويا من أجل الحماية المدنية .

٤٤ - ويلاحظ الممثل الخاص أيضا الآثار السلبية المترتبة في اقتصاد السلفادور على هروب رأس المال واستنزاف الكفايات العلمية وفقدان الثقة التي ينتج عنها انخفاض الاستثمار والخسائر الناتجة عن قلة الطاقة وتوقف النقل .

Digitized by UNOG Library

٤٥ - ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي "ظل الحد الادنى الاسمي للاجور ثابتا في عام ١٩٨٥ ، مما أدى الى استمرار تدهور الاجر الحقيقي الذي بدأ في مطلع هذا العقد ... وانخفضت الدخول الحقيقية من العمل بالطبع بمقدار ٤٥ أو ٥٠ في المائة في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . وفي النصف الثاني من عام ١٩٨٥ نتج عن هذا الوضع ظهور حركات عمالية ، وبخاصة في القطاع العام ، تهدف أساسا إلى تأمين عمليات إعادة النظر في الاجور . وقد قام نحو ٤٠ في المائة من الموظفين العموميين بالاضراب عن العمل الذي حصل الموظفون المدنيون نتيجة له على زيادة خاصة قدرها ١٥٠ كولون في شهر كانون الاول/ديسمبر كجزء من منحة نهاية العام ، و ١٧ في المائة زيادة إسمية في الاجور التي تقل عن ٥٠٠ ١ كولون شهريا . واعتبارا من شهر شباط/فبراير ١٩٨٦ شكّلت هذه الزيادات في الاجر جزءا من مجموعة من التدابير المتعلقة بالاجور . واجمالا لم تكن هناك في عام ١٩٨٥ أي تغييرات في الاجور الإسمية ، وفي بعض الحالات للسنة الخامسة على التوالي . ويعني هذا أن القوة الشرائية للعمال انخفضت بنحو ٣٣ في المائة"[١٥] .

٤٦ - ونشرت الصحافة الدولية[١٦] تقارير عن الاضطرابات العمالية السائدة في البلد . ففي ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ تشكّل الاتحاد الوطني للعمال السلفادوريين من مجموعة عريضة من النقابات المعارضة لتدابير التقشف التي فرضتها الحكومة . وهذه هي المرة الاولى ، فيما قيل ، التي تنضم فيها النقابات العمالية المنتمية إلى الوسط إلى النقابات اليسارية ، بل إن المؤيدين السابقين للرئيس دوارته انضموا الى الائتلاف . وفي ٢١ شباط/فبراير قامت النقابة الجديدة بأكبر مسيرة احتجاج في السنوات الست الأخيرة . وفي مظاهرة أخرى وقعت في ١ أيار/مايو ١٩٨٦[١٧] قام ما يتراوح بين ٠٠٠ ١٥ و ٠٠٠ ٢٠ عامل بمسيرة عبر سان سلفادور احتج خلالها أعضاء التعاونيات الزراعية وعمال البناء ومدرسو المدارس وبعض الموظفين المدنيين وطلبة الجامعات على تدابير التقشف التي أعلنتها الحكومة .

٤٧ - وأبلغت وزارة العمل والضمان الاجتماعي بالسلفادور الممثل الخاص بأنه قد وقع ، في الفترة بين حزيران/يونيه ١٩٨٥ وأيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، ٥٤ إضرابا في القطاع الخاص . وأحد هذه الاضرابات بدأ بطريقة عنيفة في شركة Industrias Unidas, S.A. . وقد استولى بعض العمال ، أثناء الإضراب الذي قررت السلطة القضائية أنه غير قانوني ، على منشآت المصنع مانعين زملاءهم من العمال من دخولها ، ومنتهكين بذلك المادة ١٣ من قانون العمل . واستدعت الادارة الحرس الوطني الذي صرف العمال المضربين بطريقة سلمية .

Digitized by UNOG Library

٤٨ - وأبلغ وزير العمل أيضا الممثل الخاص بأنه خلال الفترة المشار إليها في الفقرة السابقة وقعت إضرابات أيضا في القطاع العام بالمخالفة لما تنص عليه المادة ٢٣١ من الدستور التي تحظر مثل هذه الاضرابات . والمصالح الحكومية التي تأثرت بهذه الاضرابات هي التالية : المعهد السلفادوري للضمان الاجتماعي ؛ الادارة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ؛ وزارة المالية ؛ الادارة العامة للبريد ؛ المعهد السياحي السلفادوري ؛ وزارة الاشغال العامة ؛ وزارة الزراعة والانتاج الحيواني ؛ ادارة المياه والمجاري .

٤٩ - وقد أدت الاضطرابات العمالية في السلفادور إلى اعتقال النقابيين . وقد استجوب الممثل الخاص في سان سلفادور البعض منهم الذين أطلق سراحهم في وقت لاحق ، وقالوا ، كما سيرد الوصف في الفصل المقابل ، إنهم تعرّضوا لضغط نفسي قاسٍ خلال استجوابهم الخارج عن سياق الاجراءات القضائية .

٥٠ - وفي هذا الفصل يعتزم الممثل الخاص استنساخ بعض التقارير العديدة عن التخريب المنتظم الذي تقوم به جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني للهياكل الاساسية لاقتصاد البلد . وقد زوّدت السلطات السلفادورية مرة أخرى الممثل الخاص بمعلومات وافية عن هذه الاعمال تشمل خمس وثائق يبلغ مجموع صفحاتها حوالي ٢٠٠ ١ صفحة قدمتها إلى الممثل الخاص في السلفادور وزارة الدفاع والامن العام . ونظرا لان هذه الوثائق مفرطة الطول والتفصيل ولا يتسنى استنساخها بكاملها ، فإن الممثل الخاص سيوجزها وسيضيف أيضا بعض المعلومات التي قدمتها الصحافة الدولية ومصادر أخرى .

٥١ - وتفيد الوثائق التي قدمتها لجنة السلفادور لحقوق الانسان[١٨] إلى الممثل الخاص أن الضرر الذي تسببت فيه منظمتا جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى تموز/يوليه ١٩٨٦ يمكن إيجازه على النحو التالي : ٥٠ هجوما على وسائل نقل عامة وخاصة : ففي القطاع الخاص : ٨ هجمات على سيارات و ٢٠ على حافلات و ٢ على مركبات ثقيلة ، وتتكون من إطلاق نيران الرشاشات (١٦) وكمائن (٣) وإشعال حرائق (٦) ونسف بالديناميت (٦) ؛ وفي القطاع العام : هجومان على سيارات و ١٦ على قطارات و ٢ على مركبات ثقيلة ، وتتكون من إشعال حرائق (١٧) ونسف بالديناميت (٣) . ووفقا لنفس المصدر كانت هناك خمس عمليات إيقاف لوسائل النقل . وشمل الضرر الذي لحق بالممتلكات الخاصة ما يلي : ٣٣ هجوما على الممتلكات الخاصة ، وتشمل التعاونيات الزراعية والمزارع والعقارات وطائرة للري ؛ وهجمات على المحاصيل وتدمير البذور ؛ و ٢١ هجوما على القطاع

Digitized by UNOG Library

الاقتصادي و/أو التجاري وتشمل ثلاث غارات على حوانيت وتسع هجمات على منازل خاصة(أربع غارات وثلاث عمليات إطلاق نيران الرشاشات وعمليتا نسف بالديناميت) وغيرها وثلاث هجمات على مؤسسات مصرفية وثلاث هجمات على مرافق تخزين و ١٥ هجوما على قرى صغيرة ، وتشمل أربع حالات تم خلالها الاستيلاء على القرى وسبع حالات تم خلالها نهب القرى . وتشمل الحوادث الاخرى شن هجمات على المؤسسات و/أو المكاتب الحكومية : غارة على محطة مطافيء وخمس هجمات على مكاتب الادارة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية وحريقان في مكاتب المحاكم وأربع هجمات على دور البلدية وحريق واحد في مبنى الاحصاء والتعداد وثلاث هجمات على المدارس .

٥٢ - واستنادا الى المعلومات التي قدمتها السلطات الى الممثل الخاص أثناء زيارته للسلفادور[١٩] ، تعرضت شركة الكهرباء الحكومية ، في الفترة ما بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، لـ ٠٣٥ ١ هجوما من رجال العصابات ولهجومين مسلحين ، مما أسفر عن تدمير ٦٦ برجا معدنيا (وفي معظم الحالات ، كانت الاعمدة أو الهياكل المؤقتة تنسف أكثر من عشر مرات) ، و ٥٤١ عمودا ، و ٤٥ محولا للتوزيع والمحولات في محطة إرّادورا الفرعية في منطقة لاباس ومحطة أتيوس الفرعية في منطقة لالليبرتاد .

٥٣ - وفي ٢ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، أصيب عاملان في سان رافائيل سيدروس في منطقة سنسونتيبيكه بجراح خطيرة عندما انفجر لغم بثّته جبهة فارابوندو مارتي بالقرب من أحد أعمدة النقل كان قد نسف الليلة السابقة وكانا قد توجها لإصلاحه . وتبلغ قيمة الاضرار التي لحقت بشركة الكهرباء الحكومية ، بما في ذلك تدمير الابراج والاعمدة والمحولات والهياكل الاساسية ومعدات المحطات الفرعية ، ما مجموعه ٨٥٦,٧٩ ١٠٥ ٩٦ كولون ، أي ١٧١,٣٦ ٢٢١ ٩١ من الدولارات . واستنادا الى نفس المصدر ، فإن مجموع الخسائر التي تكبدتها شركة الكهرباء الحكومية في الفترة ما بين ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٠ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ بلغت ٨٢٤,٢٤ ٩١٩ ٢٢٧ كولون ، أي ٩٦٦,٨٥ ٥٨٣ ٤٥ دولارا . وفي الفترة ذاتها ، فإن مجموع التكاليف المباشرة وغير المباشرة لهجمات رجال العصابات على ممتلكات الادارة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية ، بما في ذلك الاضرار التي لحقت بخطوط الهاتف والمرافق والكابلات والمركبات والهواتف العامة ، وما شابه ذلك ، زائدا تكلفة موظفي الامن الاضافيين ، بلغت ٠٤٢ ٢٥٢ ٥٢ كولون ، أي ٤٠٨ ٤٦٠ ١٠ دولارات تقريبا .

Digitized by UNOG Library

٥٤ - ونقلا عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، فإنه "من بين الخدمات الاساسية ، زاد توليد الطاقة الكهربائية بنسبة ٦ في المائة نتيجة لزيادة الطلب التجاري والصناعي ، على الرغم من الاضرار التي ألحقتها الحرب ببعضشبكات توليد الكهرباء وتوزيعها التي تغذي سان سلفادور . والاضرار المذكورة آنفا جعلت من الضروري تشغيل مولدات الطوارئ وترشيد توزيع الطاقة الكهربائية في النصف الثاني من السنة"(٣٠) .

٥٥ - كما لاحظ الممثل الخاص ما يتحمله الاقتصاد من تكاليف غير مباشرة بسبب هذا الدمار الواسع النطاق وما يترتب عليه من آثار ضارة بناتج القطاعين الصناعي والتجاري والقطاع العام .

٥٦ - واستنادا الى المعلومات التي قدمتها وزارة الدفاع والامن العام(٣١) ، فإنه في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، يمكن إيجاز الانتهاكات التي ارتكبها أفراد جبهة فارابوندي مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، على النحو التالي : ما مجموعه ٧٩٣ انتهاكا ، يمكن تقسيمها الى الفئات التالية : أشخاص قتلوا بالرصاص : ١٥٨ شخصا ؛ أشخاص قتلوا بشراك خداعية : ٢٨ شخصا ؛ أشخاص جرحوا بسبب إطلاق الرصاص : ٥٤ شخصا ؛ أشخاص جرحوا بسبب شراك خداعية : ١٧٣ شخصا ؛ حالات اختطاف : ٢٥١ شخصا ؛ اعتداءات : ١٢ اعتداء ؛ حالات اغتصاب : ٦ حالات ؛ ضرب المركبات بمدافع رشاشة : ٩٨ ؛ تهديدات : ٣٤٠ تهديدا ؛ أعمال دعائية : ٣٤٣ ؛ سرقات : ٤٢١ ؛ حالات ابتزاز : ٩ حالات . واستنادا الى نفس المصدر ، فإنه في الفترة ما بين ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ و ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، جرى تدمير أربع مدارس ، وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، جرى تدمير دار للبلدية في سان كارلوس بمنطقة موراسان ، وفي ١ شباط/فبراير ، دمر مكتب قاضي الصلح في نويفا غرانادا ، وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، كانت هناك ٣٠ حالة حريق عمد ضد المزارع ومحاصيل البن والمنازل . كما أفادت التقارير بتدمير أماكن عمل(٣٢) . كما قرأ الممثل الخاص أنباء الصحف المحلية التي أفادت بجرح أربعة أشخاص عندما انفجرت قنبلة بالقرب من أقبياء البنك العقاري في سان سلفادور(٣٣) ، وتركت المنطقة الشرقية من البلد بدون كهرباء عندما نسفت الهجمات الإرهابية أربعة أبراج لكابلات الضغط العالي(٣٤) . كما أبلغ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، بأن رجال العصابات أشعلوا النار في ست مزارع للبن في شرق السلفادور(٣٥) .

Digitized by UNOG Library

٥٧ - وفي سان سلفادور ، قدمت القوات المسلحة للممثل الخاص ملفاً يحتوي على قرابة ٣٠٠ مقال للصحف المحلية عن انتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبت في السلفادور في الفترة ما بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ . ونظرا لحجم هذه المادة ، فقد تعذّر على الممثل الخاص أن يستنسخها بقدر أكبر من التفصيل .

٥٨ - كما تلقى الممثل الخاص معلومات عن حالات القتل التي نجمت عن قيام جبهة فارابوندو مارتي بإطلاق الرصاص على السيارات المارة أثناء توقف المرور . وفي هذا الصدد ، أفادت "Americas Watch" أن هذه الجبهة لا تفرّق بين الاهداف العسكرية والمدنية ، وأشارت الى معلومات حصل عليها مكتب الحماية القانونية ومفادها أن ١٣ شخصا قتلوا على هذا النحو في الفترة ما بين تموز/يوليه وكانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ (٣٦) . كما نقلت "الانترناشيونال هيرالد تريبيون" أنباء عن حالات القتل هذه (٣٧) . كما لاحظت "Americas Watch" أنه أثناء توقف المرور في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، عندما اختطفت اينيس دوارته ، ابنة الرئيس دوارته ، قامت جبهة فارابوندو مارتي بإرجاع سيارة إسعاف في شرق السلفادور مما أدى الى وفاة فتاة كانت في انتظار النجدة (٣٦) .

٥٩ - وثمة تقارير أخرى عن تدمير جبهة فارابوندو مارتي للهياكل الاساسية الاقتصادية للبلد تفيد أنه في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، قام رجال العصابات في شرق السلفادور بتدمير واحدة من أكبر تعاونيات القطن في البلد ، "... مما أسفر عن مقتل خمسة جنود وجرح ثلاثة ...." (٣٨) .

٦٠ - واستنادا الى معلومات أخرى ، أصيبت شبكة توزيع الطاقة الكهربائية في البلد عام ١٩٨٥ بأضرار بالغة وتكبّد النقل العام خسائر أعلى منها في عام ١٩٨٤ ، "... وإن ظلت الاضرار أقل من المستويات المسجلة فيما بين ١٩٧٩ و ١٩٨٣ الى حد كبير" ، كما أن الاضرار التي لحقت بمحاصيل التصدير الرئيسية في هذه الفترة تقل على ما يبدو عنها في السنوات السابقة . بيد أنه استنادا لنفس المصدر ، فإنه "منذ عام ١٩٧٩ ، تقدّر الاضرار التي ألحقها المتمردون بالاقتصاد بمبلغ ٥٠٠ ١ مليون دولار" (٣٩) .

٦١ - ونقلا عن "الانترناشيونال هيرالد تريبيون" ، تتضمن انتهاكات الثوار عددا متزايدا من حالات الإعدام باجراءات موجزة ، وشن هجمات على النقل البري ، وحدوث العشرات من حالات الاختطاف والاستخدام العشوائي للألغام التي يمكن أن تقتل المدنيين وتلحق الضرر بهم بأكثر مما يحدثه فيهم قصف الجيش" (٣٠) .

Digitized by UNOG Library

رابعا - الحقوق المدنية والسياسية

٦٢ - ظل الممثل الخاص يتلقى بنودا من معلومات شتى عن انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية في السلفادور . ونظرا لطبيعة تلك المعلومات ، فإن من الصعب إخضاعها لاستعراض تفصيلي ناقد في ضوء الصكوك الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور في مجال حقوق الإنسان . وبناء على ذلك رأى الممثل الخاص ، كما كانت الحال في تقاريره السابقة ، أن من الأفضل اتباع أسلوب مختلف ، هو التصنيف الذي تراعى فيه مراعاة شاملة أخطر الانتهاكات والظروف الفعلية التي حدثت فيها تلك الانتهاكات . وهذا التصنيف ، الذي لا ينطوي بأي حال على أي فروق صارمة بين الفئات المختلفة ، هو كما يلي : (أ) الاغتيال ؛ (ب) حالات الاعتقال والاختفاء ؛ (ج) المعتقلون السياسيون ؛ (د) مركز القضاء الجنائي السلفادوري ؛ (هـ) انتهاكات حقوق الإنسان المدنية والسياسية المنسوبة الى قوات حرب العصابات .

ألف - الاغتيالات

٦٣ - ظل الممثل الخاص يتلقى معلومات عن الاغتيالات أو حالات الإعدام بإجراءات موجزة لأشخاص مدنيين التي ارتكبت لبواعث سياسية لا صلة لها بالقتال . ويدرك الممثل الخاص ، كما كان في السنوات السابقة ، صعوبة التحديد الدقيق لعدد تلك الجرائم ، ويعزو هذه الصعوبة الى مجموعة متنوعة من الأسباب . ويتعلق السبب الأول بصعوبات التحري ، وبخاصة في مناطق القتال . ويكمن السبب الثاني في حجم بعض الأرقام المعلنة ذاته ، وإن كان ينبغي أن يلاحظ انها أقل بكثير من السنوات السابقة . وهناك سبب آخر هو أنه يُسمع في الأغلب لأول مرة عن وقوع جرائم الاغتيال عند اكتشاف الجثث ، مما يجعل من الصعب تحديد ما إذا كانت الجريمة قد ارتكبت بدوافع سياسية أم انها مجرد جريمة عادية . وأخيرا يؤدي وجود اختلافات في المنهجية التي تتبعها مصادر المعلومات المختلفة الى مضاعفة الصعوبات . ولكل تلك الأسباب ، يرى الممثل الخاص أن هناك حاجة للحذر الشديد في تحديد أعداد الاغتيالات السياسية لغير المقاتلين ، لأنه ليست هناك طريقة للتأكد من أن الأعداد المبلّغ عنها للاغتيالات السياسية تعكس بدقة الأعداد الفعلية ، وتبين بوضوح التفاوتات الواسعة أحيانا بين تلك الأرقام الحاجة الى الحذر البالغ .

٦٤ - ومن الأرقام التي قدمها مكتب الحماية القانونية[٣١] ، أنقى الممثل الخاص الأرقام المتعلقة بضحايا هجمات عشوائية للجيش على السكان المدنيين ، وهي فئة ستؤخذ

Digitized by UNOG Library

في الاعتبار في مكان آخر . وتبعا لذلك ، فإن اغتيالات غير المقاتلين في سنة ١٩٨٦ - كما أفاد المصدر المذكور - هي كما يلي :

	فصائل الموت	الجيش	أجهزة الأمن	الدفاع المدني
كانون الثاني/يناير	٤	٣	-	٥
شباط/فبراير	٥	٤	-	-
آذار/مارس	١	٣	-	-
نيسان/ابريل	٩	٦	٢	-
أيار/مايو	٤	٣	٢	-
حزيران/يونيه	٣	٦	٢	١

---

٦٥ - ووفقا لما ذكرته هيئة المساعدة القانونية المسيحية[٣٢] ، ارتكبت فصائل الموت والمنظمات شبه العسكرية ، وأفراد في القوات المسلحة أيضا ، ٤٩ عملية إعدام تعسفي ، في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٦ . ولم تحدد هذه الوثيقة المسؤول الفعلي عن عمليات الإعدام وإن كان الرقم أعلى بكثير من ذلك الذي قدمه مكتب الحماية القانونية عن نفس الفترة .

٦٦ - أما الأرقام التي قدمتها لجنة السلفادور لحقوق الإنسان (الحكومية) بالنسبة لعدد الوفيات لغير المقاتلين ، عن الفترة من كانون الثاني/يناير الى أيار/مايو ١٩٨٦ ، فهي أقل[٣٣] :

	وفيات المدنيين التي تعزى الى أفراد في القوات المسلحة	وفيات المدنيين الناتجة عن أعمال ارتكبها أشخاص غير محددي الهوية
كانون الثاني/يناير	٣	٦
شباط/فبراير	١	٦
آذار/مارس	١	٧
نيسان/ابريل	٣	٩
أيار/مايو	١	٣٠
حزيران/يونيه	٦	٩
تموز/يوليه	صفر	٩

Digitized by UNOG Library

٦٧ - وعلاوة على ذلك ، قدمت سفارة الولايات المتحدة الامريكية في سان سلفادور[٣٤] ، استنادا الى معلومات استقتها من الصحف ، أرقاما أقل أيضا لوفيات المدنيين الناجمة عن أعمال عنف سياسية :

	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ ابريل	أيار/ مايو
ارتكبها اليمين المتطرف	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر
من المحتمل أن يكون قد ارتكبها اليمين المتطرف	صفر	صفر	صفر	٢	٣
ارتكبها مهاجمون مجهولون	٧	٤	٣	٩	٢

٦٨ - ويلاحظ الممثل الخاص أن القوائم التي استشهد بها تتضمن حوادث قتل تعزى إما الى "فصائل الموت" أو "أشخاص غير محددي الهوية" أو "مهاجمين مجهولين" . ومن الواضح أن مسؤولية حوادث القتل هذه لا تقع على عاتق حكومة السلفادور . وتقتصر مسؤولية هذه الحكومة على الحالات التي يرتبط فيها الجناة بموظفين حكوميين أو يحظون بحمايتهم أو يتمتعون بتغاضيهم عنهم ، كما كانت الحالة بوضوح في السنوات السابقة على عام ١٩٨٥ . وبالنسبة للشهور التي انقضت من سنة ١٩٨٦ ، لم يتمكن الممثل الخاص من التوصل الى نتائج محددة ونهائية بشأن درجة التأييد أو التغاضي التي حظيت بها فصائل الموت من جانب الموظفين الحكوميين . وعلى أي حال ، يرى الممثل الخاص أن هؤلاء الذين يدعمون أو يحمون المنظمات السابقة الذكر ليسوا في الواقع من المسؤولين أو الموظفين ذوي الرتب العالية .

٦٩ - وهذه ، إذن ، هي القوائم التي اتيحت للممثل الخاص والتي يقدمها الى الجمعية العامة ، مع تعليق يشير الى أنه على الرغم من اختلاف الارقام المقدمة من مصادر مختلفة فهناك نقطة هامة تجمع بينها : وهي أن عدد الاغتيالات السياسية التي ارتكبها موظفون حكوميون أو التي من المحتمل أن تكون الجماعات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة قد ارتكبتها في الشهور المنقضية من سنة ١٩٨٦ ، أقل بكثير مما كانت عليه في سنة ١٩٨٥ ، مما يؤكد الاتجاه التنازلي الذي بدأ في حزيران/يونيه ١٩٨٤ عندما تولى المهندس دوارته منصبه بوصفه رئيسا دستوريا للجمهورية . ويلفت الممثل الخاص الانتباه الى استمرار هذا الاتجاه التنازلي ، ويعرب في الوقت نفسه عن رغبته وأمله في أن تتوقف تماما عمليات الإعدام بإجراءات موجزة في السلفادور بأسرع ما يمكن .

Digitized by UNOG Library

باء ـ حالات الاعتقال والاختفاء

٧٠ - لا يزال الممثل الخاص يتلقى معلومات عن الاشخاص أعتقلوا لاسباب سياسية ، وأبلغ عن بعضهم ما يفيد أنهم يعتبرون مفقودين ، ويود أن يلاحظ ، كما فعل في التقارير السابقة ، انه يجب أيضا في هذا المجال التزام أكبر درجة من الحذر ازاء الارقام ذات الصلة . ويجب القيام بذلك أولا لانه يحدث أحيانا بعد الاعتقال أو الاختطاف أن يعثر على جثث هؤلاء الاشخاص (وهذه حالة لا تقع الآن الا فيما ندر) وتعتبر هذه الحالات جرائم قتل . وفي حالات أخرى ، يكتشف أن الاشخاص المعتقلين هم على قيد الحياة في مراكز اعتقال رسمية ، ويعتبر هؤلاء سجناء سياسيين . وهذا ما يقع الآن في أكثر الاحيان . وفي حالات أخرى أيضا يفرج عن المعتقلين . وأخيرا توجد الآن حالات نادرة جدا لا يعثر فيها على المعتقلين وذلك في غالب الظن بسبب كونهم قتلوا وأخفيت جثثهم ، وحينئذ فقط يمكن التحدث بدون حرج عن وقوع حوادث اختفاء . ويرى الممثل الخاص أنه كان من اللازم أن يعطي هذه الايضاحات قبل أن يدرج في تقريره معلومات عن الارقام المتعلقة بحوادث الاعتقال والاختفاء التي تتداخل في بعض الحالات مع الارقام المتعلقة بجرائم القتل .

٧١ - ويقدم الممثل الخاص أولا الارقام التي أتاحتها هيئة الحماية القانونية[٣٥] ، والمتعلقة بحوادث الاعتقال المنسوبة الى مسؤولين حكوميين في عام ١٩٨٦ ، وأسقط منها حوادث الاعتقال المنسوبة الى أشخاص مجهولين وفقا لذلك المصدر .

	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ ابريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيه
حالات الاعتقال	١٢	١٥	٣	١٨	٤٥	١٠
المعتقلون الذين عثر عليهم في مراكز احتجاز رسمية	١١	١٥	٣	١٥	٣٢	١٢
المعتقلون الذين لم يعثر عليهم في وقت صياغة التقرير	١	-	-	٣	١٣	٤

٧٢ - وحسب المعلومات المقدمة الى الممثل الخاص من السلطات المختصة حتى يوم ٣٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، كان هناك ٧٦ سجينة سياسية هنا محتجزة في سجن

Digitized by UNOG Library

أولوبانغو للنساء مقابل ٤٤ في ١ أيلول/سبتمبر في السنة السابقة ، و ٩٧٣ سجينا سياسيا في سجن ماريونا للرجال ، مقابل ٤٦٢ سجينا في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ . ويشير الممثل الخاص الى أن عدد السجناء السياسيين في عام ١٩٨٥ كان أكثر من عددهم في عام ١٩٨٤ (E/CN.4/1986/22 ، الفقرة ٨٥) .

٧٣ - ويود الممثل الخاص أن يستكمل المعلومات الواردة في الفقرة السابقة ببيانات أخرى مقدمة من حكومة السلفادور(٣٦) . ووفقا لهذه البيانات ، كان قد اعتقل ١٦٥ ١ شخصا في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ بوصفهم ارهابيين مزعومين ، (بالمقارنة مع ٧٤٣ شخصا في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ و ٣١ آب/ أغسطس ١٩٨٥) ، أطلق سراح ٥١٢ منهم (بالمقارنة مع ٣٠٩ في الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٥) .

٧٤ - وتُبيِّن الفقرات السابقة أن عدد حالات الاعتقال لأسباب سياسية ازداد في عام ١٩٨٦ عما كان عليه في فترات سابقة . ولا ينكر الممثل الخاص بالطبع حق السلطات السلفادورية في اتخاذ اجراء قانوني ضد أولئك الذين يحملون السلاح ضد النظام الدستوري . وما يهمه هو تطبيق أحكام المرسوم رقم ٥٠ على هؤلاء الاشخاص ، هذا المرسوم الذي كان موضع نقد شديد والذي وان كانت حدوده الزمنية الطويلة لا تراعى مع ذلك دائما . إلا أن الممثل الخاص يضيف بأن تنقيح هذا المرسوم يعتبر أحد الاصلاحات القانونية المتوخاة في المستقبل القريب ، كما سيوضح بتفصيل أكثر عندما يبحث خط لجنة استعراض التشريع السلفادوري .

جيم - معاملة السجناء السياسيين

٧٥ - ذكر الممثل الخاص في تقرير السنة الماضية أنه وجد دلائل على ممارسة ضغوط نفسية قاسية تعادل المعاملة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة في عمليات الاستجواب غير القانونية لبعض السجناء السياسيين . وقال أيضا انه لا يعتقد بأن هذا يمثل سياسة تتبعها السلطات السلفادورية بصورة متعمدة ومنتظمة (E/CN.4/1986/22 ، الفقرة ١٩٣)

٧٦ - وفيما يتعلق بعام ١٩٨٦ ، تلقى الممثل الخاص معلومات متنوعة عن معاملة السجناء السياسيين .

Digitized by UNOG Library

٧٧ - وهكذا ، ووفقا لهيئة المساعدة القانونية المسيحية[٣٧] ، دخلت سجن اولوبانغو للنساء ٢٢ سجينة سياسية في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/ابريل ١٩٨٦ ، ووفقا للدراسة التي أعدتها هذه الهيئة ، كانت هناك حالات تعذيب ترتبت عليها آثار نفسية ، وحالات ممارسة ضغوط نفسية ، وحالات تعذيب تركت آثارا بدنية خطيرة تضمنت ، في جملة أمور ، ٥ حالات اغتصاب ، و ٢١ حالة ضرب ، وحالتي عري عنوة . ووفقا للمصدر نفسه[٣٨] ، دخل ١١٧ سجينا سياسيا سجن ماريونا في الفترة بين كانون الثاني/ يناير ونيسان/ابريل ١٩٨٦ ، وتعرضوا في مناسبات مختلفة لتعذيب ينطوي على آثار نفسية وتعذيب تترتب عليه آثار بدنية خطيرة . وتلقى الممثل الخاص أيضا معلومات عن هذه المسألة من لجنة حقوق الانسان في السلفادور (غير الحكومية) . وحسب هذه المعلومات ، فان تعذيب السجناء السياسيين في جلسات استجواب غير قانونية يشكل ممارسة مستمرة وواسعة الانتشار .

٧٨ - ووجه الممثل الخاص في زيارتيه الى سجني ماريونا واولوبانغو وفي مقابلاته مع الشهود اهتماما خاصا لمسألة الضغط النفسي وحتى لاشكال اخرى من أشكال سوء المعاملة أثناء عمليات استجواب غير قانونية .

٧٩ - أما السيدة تولا دي كاناليس المعروفة أيضا باسم لورا بينتو ، والعضو في لجنة الأمهات والتي احتجزتها قوات الأمن مرتين ، فقد أبلغت الممثل الخاص في اولوبانغو بأنها كانت قد أبقيت بعد اعتقالها الاول في ٦ أيار/مايو ١٩٨٦ مكبلة اليدين ومعصوبة العينين لثلاثة أيام تقريبا في أثناء استجوابها ، وأنها اغتصبت ثلاث مرات في هذا الوقت رغم أنها كانت حاملا في الشهر السادس ، وطعنت في بطنها بأداة حادة . ويلاحظ الممثل الخاص أن هذه الشاهدة أدلت بالتصريح نفسه في مناسبات أخرى . وحسب التصريح الذي أدلت به السيدة دي كاناليس الى الممثل الخاص ، كانت قد نقلت بعد اعتقالها الثاني في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٦ الى مقر شرطة الخزينة حيث ضربت وأبقيت لمدة ٢٤ ساعة بدون طعام ، مكبلة اليدين ومعصوبة العينين . وأخيرا ، أبلغت هذه الشاهدة الممثل الخاص بأنها كانت قد وقّعت على التصريح بحرية لأنه تضمن تسجيلا لما قالت .

٨٠ - وأبلغت شاهدة أخرى الممثل الخاص الذي قابلها في سجن أولوبانغو بأنها كانت أيضا في وقت اعتقالها في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٦ قد عصبت عيناها وكبلت يداها ، وبأن مستجوبيها بعد أن نقلت إلى مقر شرطة الخزينة قد هددوها باحضار ابنتها البالغة ثمانية عشر شهرا من العمر وتعذيبها . وذكرت هذه الشاهدة أنه رغم أن التصريح غير

Digitized by UNOG Library

القانوني يتضمن بعض الامور الصحيحة ، إلاّ أن أمورا أخرى فيه غير صحيحة ، ومع ذلك وقّعته . ويود الممثل الخاص أن يضيف بأنه شاهد تسجيلا بالفيديو في مقر الاركان رأى فيه الشاهدة توقع وثيقة بدون أي نوع من أنواع الإكراه .

٨١ - وأرت سجينة سياسية أخرى جرى استجوابها في أولوبانغو وكانت قد احتجزت في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٨٦ الممثل الخاص جرحا في معصمها الايمن قالت إنه ناجم عن ١٣ يوما قضتها مكبلة في مقر شرطة الخزينة . وقالت الشاهدة نفسها إنها كانت قد عوملت معاملة "سيئة جدا" لانها نفت اتهاماتهم . وكانوا قد منعوها من التنفس ولكموها على رأسها ووجهها . وأبقيت معصوبة العينين لستة أيام وأخضعت في إحدى المناسبات للتحقيق ليلة بطولها .

٨٢ - واستمع الممثل الخاص أيضا لشهادة في سجن ماريونا للرجال . وقال شاهدان هناك انهما تعرضا لضغوط نفسية شديدة أثناء الاستجواب في أحد الاسابيع الاخيرة في عام ١٩٨٥ . وقال شاهد آخر إنه كان قد تعرض لهذا النوع من الضغط عندما احتجزته قوات الفرقة الثانية في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وكان الغرض من هذا الضغط حمله على توقيع تصريح غير قانوني ، وتضمن هذا الضغط ، حسب قول الشاهد ، توجيه الضربات الشديدة لساقيه ، وتهديدات ضد أسرته ، ومنعه من النوم لخمسة أيام بإدارة جهاز الراديو بأعلى صوت ، وإبقائه بدون ملابس طوال ليلة باردة وإجباره على الاكل . وذكر هذا الشاهد أخيرا أنه كان قد نقل إلى مقر الحرس الوطني في سان سلفادور حيث أجبر على توقيع تصريح غير قانوني .

٨٣ - وقام شاهد آخر اسمه رافائيل مارتينيز وهو نقابي في اتحاد عمال مزارع البن ، بإبلاغ الممثل الخاص بأنه كان قد احتجز في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٦ ونقل إلى الثكنة رقم ٦ حيث تعرض لتهديدات جنسية وغيرها ، ووقّع وثيقة قدمت له بدون أنه يسمح له بقراءتها .

٨٤ - وقالت شاهدة أخرى نقابية أيضا اسمها فيبي اليزابيث فيلاسكيز ، بأنها كانت قد اعتقلت في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٦ وأنها استجوبت واقفة بعد نقلها إلى مقر شرطة الخزينة بدون أن يسمح لها بتناول طعام أو استخدام المرافق الصحية لاكثر من ٣٤ ساعة حتى أجبرت على التوقيع .

Digitized by UNOG Library

٨٥ - وأخيرا ، ذكرت أيضا شقيقتان تبلغان ١٦ و ١٨ سنة من العمر اعتقلتهما الشرطة الوطنية مع والدهما في ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٦ بأنهما تعرضتا لشيء من الضغط رغم أنهما وقّعتا في النهاية على التصريحين المطلوبين منهما .

٨٦ - وقدم الممثل الخاص حتى الآن شهادة تشير إلى وجود ضغط نفسي أثناء عمليات الاستجواب غير القانونية للسجناء السياسيين . ولم يزعم سجناء آخرون أو سجناء سابقون في هذه الفئة كان الممثل الخاص قد قابلهم أيضا بأنهم كانوا قد تعرضوا لسوء معاملة أو ضغط بأية طريقة ترمي إلى حملهم على توقيع تصريحاتهم .

٨٧ - وقد أعرب الممثل الخاص للكولونيل لوبيس نويليا نائب وزير الأمن العام ، ولمديري أجهزة الأمن عن قلقه للأقوال التي قدمها لتوه . وكان الرد الذي تلقاه هو أن هذه الأقوال باطلة تماما وانها تتجاوب مع حملة تضليل ترمي الى نزع الثقة عن أجهزة الأمن ، وانه جرى في الأشهر الأخيرة تصوير المسجونين السياسيين على أشرطة الفيديو أثناء توقيعهم على بياناتهم غير القضائية ، وذلك حفاظا على سمعة هذه الأجهزة . وقد تمكن الممثل الخاص في الواقع من مشاهدة بعض أشرطة الفيديو التي ظهر فيها بعض المسجونين السياسيين ، ممن يعرفهم وممن لا يعرفهم ، وهم يوقعون بدون أي نوع من الإكراه على ورقة استحال عليه تحديد مضمونها .

٨٨ - وأن الممثل الخاص ، بعد تقييم المعلومات المقدمة في الفقرات السابقة ، يكرر الاعتقاد الذي عبر عنه في تقريره السابق بأن هناك دلالات على استخدام ضغط نفسي شديد في الاستجوابات غير القضائية لبعض المسجونين السياسيين ، على الرغم من أنه لا يعتقد أنها جزء من سياسة متعمدة ومنتظمة من جانب السلطات السلفادورية .

٨٩ - ومن الصعب جدا على الممثل الخاص أن يحدد النسبة المئوية الدقيقة للحالات التي حدث فيها مثل ذلك الضغط ، ولكنه يلاحظ أن المصادر التي جرى التشاور معها في السلفادور أعطت نسبة مئوية تقريبية تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة من المسجونين السياسيين . وكتب الصحفي الامريكي جيمس ليموين في آب/أغسطس ١٩٨٦[٣٩] يقول : "يُقدر الموظفون الحكوميون والدبلوماسيون الثقات أن ٢٠ في المائة من المحتجزين السياسيين يعانون شكلا من أشكال الانتهاك الخطير بعد الاعتقال" .

Digitized by UNOG Library

دال - حالة القضاء الجنائي السلفادوري

٩٠ - سيقوم الممثل الخاص في هذا الفرع من التقرير بتجميع وتقييم معلومات عن حالة القضاء الجنائي في السلفادور في الاشهر المنصرمة من عام ١٩٨٦ من وجهات نظر ثلاث : أولا ، الجهود القضائية للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ومعاقبة مرتكبيها ؛ ثانيا ، الجهود القضائية للتحقيق فيما يشتبه أنه أنشطة تواطؤ مع المعارضة المسلحة ومعاقبة القائمين بهذه الانشطة ؛ ثالثا ، الاجراءات التي اتخذتها المحكمة العليا بشأن الطلبات المقدمة اليها لتقديم المحتجزين الى المحاكمة وطلبات توفير الحماية .

٩١ - وفيما يتعلق بالجهود القضائية للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان التي وقعت في البلد في الفترة الاخيرة ومعاقبة مرتكبيها ، تلقى الممثل الخاص ثانية وثيقة من المدعي العام للجمهورية(٤٠) تعالج ، في جملة أمور ، عمل مكتب المدعي العام في بعض القضايا (التي تعرف عادة بالقضايا ذات الاهمية الدولية) .

٩٢ - فمثلا ، في القضية المرفوعة أمام محكمة الجنايات الرابعة للمنطقة القضائية لسان سلفادور بشأن اغتيال المونسينيور أوسكار ارنولفو روميرو ، أبلغ المدعي العام عن عدد من الاجراءات التي أُتخذت في نهاية عام ١٩٨٥ ، وفي أوائل عام ١٩٨٦ ، وهي اجراءات "لم تكن نتائجها ايجابية" ، كما قال المدعي العام .

٩٣ - وتذكر وثيقة المدعي العام أيضا الاجراءات الموجزة التي اتخذتها محكمة الجنايات الاولى لسونسوناته في قضية "لاس أوخاس" ، التي أشار اليها الممثل الخاص في التقارير السابقة . وفيما يتعلق بهذه القضية تذكر الوثيقة أنه بعد تحقيق شامل في الوقائع ، وافق القاضي على إحالة القضايا ضد ثلاثة من المتهمين لتنظر في جلسات عامة ، بينما رُفضت القضايا المرفوعة ضد المتهمين الاخرين . وعلى أثر طعن مكتب المدعي العام في قرار الرفض ، رفضت محكمة الجنايات الغربية القضايا المرفوعة على جميع المتهمين . وفي ١١ أيار/مايو ١٩٨٦ طُلب إعادة النظر في القضية وبدء تحقيق جديد .

٩٤ - وتُشير وثيقة المدعي العام أيضا الى الاجراءات الجنائية المتصلة بقتل السيد فييرا واثنين من المستشارين من الولايات المتحدة في فندق شيراتون في كانون الثاني/يناير ١٩٨١ ، ذاكرة أنه قد حكم على المتهمين أخيرا هذا العام بثلاثين سنة سجنا . وقد استؤنف الحكم ولكن الغرفة الجنائية التابعة للمحكمة العليا أيدته .

Digitized by UNOG Library

وفي هذه الوثيقة الاخيرة علم الممثل الخاص[٤١] بأن الحكم قد أغضب بعض الدوائر الدبلوماسية لأن الذين دبروا القتل - ضابطان في الجيش ورجل أعمال يميني - لم يدانوا .

٩٥ - وفيما يتصل بقضية أرمينيا ، المتعلقة باختطاف عدة مواطنين في أرمينيا بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٣ وإعدامهم باجراءات موجزة ، فقد قررت المحكمة المختصة في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ رفض التهم الموجهة الى المتهمين . وقد طعن مكتب المدعي العام في هذا القرار .

٩٦ - ويود الممثل الخاص أن يشير أيضا الى التقرير الاخير "للجنة المحامين من أجل حقوق الانسان"[٤٢] الذي يستعرض وضع ١٦ قضية قانونية بارزة متعلقة بالعنف السياسي في السنوات السبع الماضية . وجاء في التقرير "انها سجل تاريخي للفشل .ففي كل هذه القضايا ، بما في ذلك القضايا الخمس التي حولت الى اللجنة الخاصة التي عينها الرئيس دوارته في آب/أغسطس ١٩٨٤ ، أعطيت وعود باجراء تحقيقات رسمية والحكم على المتهمين . ولكن العدالة لم تطبق في هذه القضايا وعشرات الالاف من القضايا الاقل شهرة" .

٩٧ - ويمكن أن نرى من المعلومات السابقة أنه صدر حكم بالإدانة في واحدة فقط من الدعاوي ذات الاهمية الدولية (وانتقد الحكم حتى في هذه القضية) مما يظهر بالتالي ، على الاقل ، البطء الشاذ ودرجة الجمود الزائد في عمل القضاء الجنائي السلفادوري . ويلاحظ الممثل الخاص أيضا انه لم يتلق معلومات عن قضايا كثيرة أخرى لانتهاكات خطيرة لحقوق الانسان تعرض لها عدد من المواطنين السلفادوريين العاديين في السنوات الاخيرة ، ويذكّر بأن هذه مسألة يجب فيها عدم إفراد بعض القضايا ، مهما تكن الضغوط الدولية التي تمارس فيما يتعلق ببعض منها فقط . فمن حيث سيادة القانون يجب أن تلقى جميع القضايا قدرا متساويا من الإهتمام والمعاملة من جانب القضاء ، فهذا مقتضى مبدأ تساوي المواطنين أمام القانون .

٩٨ - وكما حدث في مناسبات سابقة ، تلقى الممثل الخاص معلومات من حكومة السلفادور عن أفراد القوات المسلحة الذين أحيلوا الى المحاكم العادية بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ بتهمة ارتكاب جرائم ضد السكان[٤٣] .

Digitized by UNOG Library

٩٩ - والارقام هي كما يلي :

١ -	الافراد المتهمون بارتكاب جريمة السلب والسرقة والاعتداء	٣١
٢ -	الافراد المتهمون بايذاء آخرين	٣٩
٣ -	الافراد المتهمون بالقتل	٣٧
٤ -	الافراد المتهمون بالاغتصاب	٨
٥ -	الافراد المتهمون بالابتزاز	٦
٦ -	الافراد المتهمون بارتكاب جرائم أخرى غير واردة فيما سلف	١٥
	المجموع	١٢٦

١٠٠ - إن الوثيقة المشار اليها في الفترة السابقة تفصيلية ، وقد درسها الممثل الخاص دراسة متأنية ؛ بيد أنه لدى الانتهاء من دراستها تولد لديه انطباع بأن جميع القضايا أو معظمها كانت تتعلق بجرائم عادية وليس بانتهاكات جنائية لحقوق الانسان ذات دوافع سياسية . وفضلا عن ذلك ، فان الوثيقة لا تبين المرحلة التي بلغتها الاجراءات القضائية ، وأخيرا لم يبلغ الممثل الخاص بما إذا كانت هذه القضايا أو القضايا الاخرى المشار اليها في تقاريره السابقة قد أدت الى أحكام بالادانة أو التبرئة .

١٠١ - وبعد أن قيَّم الممثل الخاص بتأنٍّ المعلومات الواردة في الفقرات السابقة ، فانه لا يزال يشعر بأن جهود النظام القضائي السلفادوري للتحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان ذات الدوافع السياسية والمعاقبة عليها هي بوجه عام غير مرضية تماما . ورغم أن الاجراءات الجنائية قد بدأت بالفعل في جميع القضايا أو معظمها ، فان لديه انطباعا بانها تتقدم ببطء غير عادي ، وأن هناك عوائق يتعذر تجاوزها تحول دون إصدار أحكام بالادانة ، مما يتسبب في ايجاد مناخ ضار من الاحساس بالافلات من العقوبة .

١٠٢ - وسيقوم الممثل الخاص بعد ذلك بعرض البيانات المتعلقة بنشاط المحاكم الجنائية في السلفادور المختصة بالتحقيق في أنشطة التواطؤ مع المعارضة المسلحة ومعاقبة القائمين بتلك الانشطة . وينظم الاجراءات القانونية المتعلقة بهذا الموضوع المرسوم رقم ٥٠ ، الذي أصدره المجلس التشريعي في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، والذي يتضمن "قانون الاجراءات الجنائية الذي يطبق في حالة وقف العمل بالضمانات الدستورية" .

Digitized by UNOG Library

١٠٣ - وقد أورد الممثل الخاص ، في تقرير سابق (E/CN.4/1985/18 ، المرجع المذكور ، الفقرات من ٨١ الى ٨٥) ، مضمون المرسوم وما استحقه من تقييم سلبي . ولا يزال هذا المرسوم موضع نقد ، ويود الممثل الخاص أن يشير بصفة خاصة الى النقد الذي وجهه معهد حقوق الانسان التابع لجامعة خوسيه سيميون كانياس بأمريكا الوسطى ، الذي يرى أن المرسوم يتعارض مع الدستور السياسي للسلفادور ومع الالتزامات الدولية للجمهورية في مجال حقوق الانسان(٤٤) ، والالتزامات المحددة في وثيقة لهيئة المساعدة القانونية المسيحية(٤٥) ، مما دفع هذه الهيئة الى تقديم التماس الى المحكمة العليا باعتبار ذلك المرسوم غير دستوري . ولا بد على أي حال من الاشارة الى أنه ، وفقا للتفسيرات المقدمة من رئيس لجنة استعراض التشريع السلفادوري الى الممثل الخاص في سان سلفادور ، فان من المشاريع التي تعتزم هذه اللجنة تنفيذها قريبا تعديل المرسوم رقم ٥٠ سالف الذكر أو الاستعاضة عنه باصدار مرسوم جديد .

١٠٤ - ووفقا للمعلومات المقدمة من حكومة السلفادور(٤٦) ، ففي عام ١٩٨٥ رفضت الدعاوى المقامه على ١٢٨ سجينا سياسيا ؛ وقد ارتفع هذا العدد في الاشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٨٦ - أي لغاية ٣١ آب/أغسطس - الى ١١٠ ، مما يشير الى أن تجديد هذا النوع من الدعاوى في الاشهر المنقضية من عام ١٩٨٦ كان أكثر منه في السنة السابقة ، على الرغم من أن الاقوال التي استمع اليها الممثل الخاص تفيد أن المهل الزمنية التي يحددها المرسوم رقم ٥٠ ، وإن تكن طويلة ، لا يُؤبَه بها في أغلب الاحيان . ولذلك فعندما زار الممثل الخاص سجون السلفادور في أيلول/سبتمبر الماضي ، وجد فيها سجينا ما زال محتجزا في الحبس الاحتياطي منذ سنتين .

١٠٥ - وكانت الدعاوى المشار اليها في الفقرة السابقة قد رفعت أمام قاضي المحكمة العسكرية الابتدائية رقم ١ ، وهي المحكمة الوحيدة من نوعها لغاية ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . وذكر الممثل الخاص في تقريره عن العام الماضي أن قاضيا واحدا لا يكفي للبت في دعاوى سياسية بهذا العدد الكبير . وفي التقرير الحالي يمكنه القول إنه تم انشاء محكمتين عسكريتين ابتدائيتين اضافيتين بموجب المرسوم رقم ٤٣٥ ، المؤرخ في ١٩ آب/أغسطس ١٩٨٦ ، الصادر عن المجلس التشريع وبمبادرة من محكمة العدل العليا . وقد باشر قضاة هاتين المحكمتين الجديدتين أعمالهم في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ . ويأمل الممثل الخاص ، الذي تمكن من مقابلتهم في سان سلفادور ، أن يتمكنوا من الان فصاعدا من البت في القضايا المشار اليها على وجه السرعة .

Digitized by UNOG Library

١٠٦ - وفيما يتعلق بأنشطة محكمة العدل العليا في قضايا المثول أمام المحكمة ، وفي ضوء الوثائق التي تلقاها الممثل الخاص في سان سلفادور من رئيس تلك المحكمة[٤٧] في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ ، فقد تلقت المحكمة ٥٨٦ طلبا ؛ وأطلق سراح ٦٣ شخصا دون صدور أحكام من المحكمة ؛ وأطلق سراح ٨٤ شخصا بناء على أحكام صادرة من المحكمة ؛ وتعذر العثور على ٦٣ شخصا (فسّر رئيس المحكمة العليا للممثل الخاص ذلك بأن من المحتمل أن يكونوا قد انضموا الى حرب العصابات أو رحلوا الى الولايات المتحدة) ؛ وأعيد ١٣١ شخصا الى السجن لأسباب وردت في قرار المحكمة ؛ واعتبرت طعون ١٦ شخصا باطلة لعدم فرض أي قيود على أنشطتهم .

١٠٧ - وكما حدث في السنوات السابقة ، فقد أبلغت السلطات المختصة الممثل الخاص بالصعوبات الغالبة التي تعترض عمل القضاء الجنائي في السلفادور بشكل طبيعي . ويمكن عزو تلك الصعاب الى العوامل التالية : (أ) الميزانية المحدودة المتاحة لتوفير مرتبات لائقة للقضاة وموظفي النيابة ، ولاسيما ذوي المراتب الدنيا ، ولتوفير الموارد الكافية للمحاكم والقضاة والوحدات التابعة لمكتب المدعي العام ؛ (ب) عدم وجود أجهزة كافية لتحري الوقائع ؛ (ج) الضغط النفسي الذي يتعرض له القضاة ، إذ اغتيل كثيرون منهم أو هددوا بالقتل في فترات سابقة ؛ (د) خوف الشهود من الادلاء بشهاداتهم في الدعاوى ذات العواقب السياسية ؛ (هـ) خوف المحلفين من العمل في هذا النوع من الدعاوى ؛ (و) عدم فعالية القانون الجنائي والاجراءات الجنائية في المناخ الحالي الذي يسوده العنف ؛ (ز) تدمير المحاكم وإتلاف الملفات القانونية في مناطق النزاع . وأضافت السلطات المختصة أن هذه الأسباب ليست جديدة تماما أو مقصورة على السلفادور ، ولكنها ازدادت حدة في الفترة الأخيرة نتيجة للنزاع المدني والازمة الاقتصادية .

هاء - انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية المنسوبة الى قوات حرب العصابات

١٠٨ - لا يزال الممثل الخاص يتلقى معلومات عن جرائم قتل المدنيين التي تتم لدوافع سياسية ولا علاقة لها بالقتال والمنسوبة الى قوات حرب العصابات . ومن الواضح أن الحذر الموصى بتوخيه في تقييم المعلومات بشأن جرائم القتل المنسوبة الى أعضاء جهاز الدولة والمنظمات شبه العسكرية اليمينية المتطرفة ينبغي الالتزام به أيضا فيما يتعلق بالجرائم المنسوبة الى قوات حرب العصابات .

Digitized by UNOG Library

١٠٩ - والارقام المقدمة من مكتب الحماية القانونية[٤٨] كما يلي :

كانون الثاني/يناير	٢
شباط/فبراير	١
آذار/مارس	٢
نيسان/ابريل	-
أيار/مايو	٢
حزيران/يونيه	٢

١١٠ - وكانت الارقام المقدمة من لجنة حقوق الانسان (الحكومية) في السلفادور[٤٩] أكثر من ذلك بكثير :

١٩٨٥	أيلول/سبتمبر	٩
	تشرين الاول/اكتوبر	٢٦
	تشرين الثاني/نوفمبر	١١
	كانون الاول/ديسمبر	٢٤
١٩٨٦	كانون الثاني/يناير	٢٥
	شباط/فبراير	٢٤
	آذار/مارس	٣٠
	نيسان/ابريل	٢١
	أيار/مايو	٣١
	حزيران/يونيه	٢٢
	تموز/يوليه	١٨
	المجموع	٢٣١

١١١ - وكانت الارقام المقدمة الى الممثل الخاص من القوات المسلحة في السلفادور أكثر بقليل[٥٠] . ووفقا لهذه المعلومات ، بلغ عدد جرائم القتل التي ذهب ضحيتها المدنيون ، والتي أحصتها القوات المسلحة ، في الفترة بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وآب/أغسطس ١٩٨٦ ، ٢٥٩ جريمة .

Digitized by UNOG Library

١١٢ - ولاحظ الممثل الخاص ، بناء على المعلومات التي تلقاها من مكتب الحماية القانونية ، أن عدد جرائم القتل التي ارتكبتها قوات حرب العصابات في الستة شهور الاولى من عام ١٩٨٦ (٩) كان أقل بكثير من عدد الجرائم في الشهور الستة الاولى من عام ١٩٨٥ (٣١) . ومن ناحية أخرى ، وبمقتضى المعلومات المستقاة من لجنة حقوق الانسان (الحكومية) في السلفادور ، فاق عدد جرائم القتل التي ارتكبتها قوات حرب العصابات في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى تموز/يوليه ١٩٨٦ (٢٣١) عدد الجرائم المرتكبة في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ الى تموز/يوليه ١٩٨٥ (١٧٢) .

١١٣ - ووفقا للتفسيرات التي تلقاها الممثل الخاص ، فان جرائم القتل التي ترتكبها قوات حرب العصابات تستهدف الاشخاص الذين يقال إنهم "وشاة" (المشتبه في أنهم ينقلون الاخبار الى القوات المسلحة) ، أو ضد الجنود في فترة الإجازات .

١١٤ - كما نسبت حالات الاختطاف لدوافع سياسية الى قوات حرب العصابات . وكانت الأرقام المقدمة من مكتب الحماية القانونية[٥١] كما يلي :

كانون الاول/ديسمبر	٣
شباط/فبراير	صفر
آذار/مارس	٣
نيسان/ابريل	١
أيار/مايو	صفر
حزيران/يونيه	صفر

١١٥ - وكان عدد حالات اختطاف المدنيين التي نسبتها القوات المسلحة الى جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ أكثر من ذلك بكثير[٥٠] . ووفقا لهذا المصدر ، اختطفت جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ٣٥٧ شخصا أثناء هذه المدة ، منهم ١٠ رؤساء بلديات . وأضاف المصدر أن مكان وجود بعض رؤساء البلديات لا يعرف بعد .

١١٦ - وورد في التقرير السابق للممثل الخاص (E/CN.4/1986/22 ، الفقرة ١٣٥) أن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني اختطفت الكولونيل عمر نابوليون اباليوس .

Digitized by UNOG Library

وعلى الرغم من أن الجبهة ذكرت في ذلك الوقت أن الكولونيل سيحتجز بوصفه أسير حرب وأنه يعامل معاملة إنسانية وفقا لاتفاقيات جنيف ، فقد علم الممثل الخاص أنه لم يسمح لممثلي لجنة الصليب الاحمر الدولية بأن يزوروه . وأن المونسنيور ريفيرا اي داماس ، رئيس أساقفة السلفادور ، لم يتمكن من زيارته إلا مرة واحدة .

١١٧ - وقد تلقى الممثل الخاص معلومات مختلفة بشأن وقف حركة المرور قررته جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وهذا الوقف يتمثل في منع مرور السيارات في بعض المناطق لفترات محددة . ويؤثر هذا الحظر على النقل العام والسيارات الخاصة ، وتحاول الجبهة فرضه بأعمال عنف تنتهي باطلاق النار بواسطة المدافع الرشاشة على السيارات وإحراقها ، ووقوع اصابات ، وقتل بعض الاشخاص كما تقول بعض المصادر . كما أن أعمال وقف المرور هذه تضر بالاقتصاد .

١١٨ - ووفقا للمعلومات المستقاة من القوات المسلحة في السلفادور(٥٠) ، فقد أوقفت حركة المرور ٢٨٣ مرة في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ . وقرأ الممثل الخاص أنباء عديدة في الصحف المحلية عن أعمال وقف حركة المرور هذه وما ترتب عليها من الوفيات والاصابات والاضرار الاقتصادية .

١١٩ - وتلقى الممثل الخاص المعلومات التالية من سفارة الولايات المتحدة في السلفادور بشأن وقف حركة المرور ، نقلا عن الانباء الواردة في الصحف المحلية : حالات منع حركة المرور التي قررتها قوات حرب العصابات في عام ١٩٨٦ : ١٦ - ٢٢ كانون الثاني/يناير ؛ ٣١ كانون الثاني/يناير - ٧ شباط/فبراير ؛ ١٠ - ١٦ آذار/مارس ؛ ١٢ - ١٧ أيار/مايو ؛ ٢٠ - ٢٧ حزيران/يونيه ؛ ٢٤ - ٣١ آب/أغسطس . اعتداءات على حافلات النقل العام : بالحريق (٣) ؛ بإطلاق الرصاص من المدافع الرشاشة (٥) ؛ بالنسف بالديناميت (١) . السيارات الاخرى التي أحرقت (١٧) . الاشخاص المصابون بجراح من جراء هذه الحوادث : أكثر من ١٦ شخصا . (وذكرت احدى المقالات أن "عددا" من الاشخاص أصيبوا بجراح ، دون تحديد العدد) .

خامسا - حالة اللاجئين والمشردين

١٢٠- ويقترح الممثل الخاص ، على نحو ما فعل في تقاريره السابقة ، تقديم معلومات في هذا الفصل عن حالة كثير من مواطني السلفادور الذين أرغموا على ترك ديارهم سواء للانتقال الى أجزاء أخرى من البلد (أشخاص مشردون) أو لالتماس اللجوء الى بلدان أخرى

Digitized by UNOG Library

(لاجئون) . ويرى الممثل الخاص أن العنف المتفشي في السلفادور سبب مهم ولكنه ليس السبب الوحيد لتلك الهجرات الجماعية ، اذ أن الهجرة كانت دائما ظاهرة مألوفة في السلفادور لاسباب اقتصادية .

١٢١- وفي سان سلفادور ، ناقش الممثل الخاص مع وزير الداخلية حالة المواطنين السلفادوريين المشردين في أنحاء البلد الذين يعتمدون على خدمات اللجنة الوطنية لاعانة المشردين . ووفقا للمعلومات المقدمة شفويا والمستندات الخطية المقدمة من مسؤولين وصل مجموع الاشخاص المشردين في السلفادور في آب/أغسطس ١٩٨٦ الى ٠٠٠ ٤٢٠ شخص(٥٢) ، ويشير التقرير المقدم الى الممثل الخاص من الرئيس خوسيه نابليون دوارتي ، كما تشير المحادثات التي دارت بين الممثل الخاص وبين وزير الداخلية ونائب وزير الداخلية ، الى أن الخدمات المقدمة الى المشردين توجه الآن توجيها جديدا(٥٣) . فقد توقفت السياسة "الابوية" التي اتبعت في الماضي التي كان المشردون لا يحصلون بموجبها إلا على حصص من الاغذية من الحكومة . واتخذت سياسة جديدة تتمثل في تقديم "الغذاء مقابل العمل" بهدف تحقيق الاندماج التدريجي للمشردين في المجتمع ولكي يعيشوا حياة منتجة . وهذه الخطة التي تسمى بالخطة الوطنية للسكان المشردين ، تمر بمراحل تنفيذها الاولية . وفي اطار هذه الخطة اختيرت حوالي ٥٠ مدينة من شأنها أن تتيح للمشردين التوطن مجددا في مجتمعات سكانية قريبة الشبه من ديارهم . ومن المقرر أن تقام في كل مدينة مشاريع لاعادة التوطين للاشخاص المشردين يستوعب كل منها ٥٠٠ أسرة أو ما مجموعه ٥٠٠ ٢ شخصا ، وسوف تستوعب هذه المشاريع الخمسون ٠٠٠ ٢٥ أسرة أو ٠٠٠ ١٢٥ شخصا . ومن الانشطة المعتزم القيام بها انشاء أو توسيع مرافق الصحة والتعليم ، وادماج المرأة في التنمية المجتمعية وتحسين فرص العمالة .

١٢٢- وفي الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٨٦ قدمت الحكومة مساعدات من الاغذية وأشكال أخرى من المساعدات الى ٥٣٦ ٢٤٤ شخصا من المشردين(٥٤) . وفي هذه الفترة كان ينفق مبلغ ٥٣٦ ٣٤٩ كولونيز في المتوسط شهريا لتحسين غذاء هؤلاء السكان . وأقيم ٣٣٨ مأوى مؤقتا لهم ، وقدمت اليهم ٣٨٩ ٥ بطانية ٣٣١ ٤ مجموعة من ملابس الاطفال و ٠١٠ ١ قطعة صابون . وبالاضافة الى ذلك ، أقامت حكومة السلفادور ، بمساعدة من الخارج ، ٥٠٦ لجنة من اللجان المحلية معنية بشؤون المشردين في جميع أنحاء البلاد لدعم وتدريب قادة المنظمات المختلفة المعنية بالمشردين ، وتعاونت مع منظمات أخرى(٥٥) في وضع برامج تدريب للقوى العاملة من المشردين . وبمقتضى هذه البرامج التي حصلت على ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من الاتحاد الاقتصادي الاوروبي و ٠٠٠ ١٠ كولونيز من الميزانية العادية للجنة الوطنية لمساعدة المشردين ، عقدت خمس حلقات دراسية حضرها

Digitized by UNOG Library

ما مجموعه ٢٠٨ من القادة . وبدأت دورة تدريبية للقوى العاملة شملت ٢٠٠ عامل سوف يحضر كل منهم الدراسة لمدة خمسة شهور ، وبدأ تقديم برنامج لتعليم القراءة والكتابة في ستة مجتمعات محلية لمحو أمية ١١٥ من المشردين بالتنسيق مع المجلس البلدي في سان سلفادور . وقد اتاحت الاعتمادات المقدمة من برنامج الاغذية العالمي عودة ٦٠ أسرة من أسر المشردين الى ديارهم ، وساهمت المساعدة المالية المقدمة من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة في مساعدة ٥٨٧ أسرة أخرى من أسر المشردين من خلال مشروع مماثل .

١٣٣- وقدمت الحكومة أيضا الى جمهورية المانيا الاتحادية طلبا لتمويل أربعة مشاريع لاعادة ٣٠٠ أسرة الى ديارهم (٥٦) .

١٣٤- وفي هذا العام أيضا قدم الممثل الخاص تقريرا ذكر فيه أن السلطات قامت باجلاء بعض المشردين من مواطني السلفادور من مناطق القتال بالقوة . وفي هذا الصدد تلقى الممثل الخاص معلومات تتعلق ب "عملية فيونكس" التي قامت بها القوات المسلحة في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ في منطقة بركان جوازابا التي تقع على بعد ١٧ ميلا تقريبا شمال سان سلفادور . ووفقا لما ذكرته صحيفة التايمز (٥٧) قام جيش السلفادور باعتقال ما يقرب من ١ ٠٠٠ شخص من بينهم نساء وأطفال ومسنون من منطقة بركان جوازابا ونقلهم الى مخيم للاجئين يسمى "جالي ريال" قرب مدينة ابوبا . وذكر مصدر آخر (٥٨) أن عدد المدنيين الذي تم اجلاؤهم من منطقة القتال لم يتجاوز ٥٠٠ شخص . وقد نقلوا الى منطقة آمنة تبعد عدة أميال عن منطقة القتال وزودوا بالاغذية والمياه والمأوى والكساء . وقدمت اليهم أيضا الادوية كما عادهم الاطباء وأطباء الاسنان والاخصائيون الاجتماعيون وممثلو هيئة الصليب الاحمر الدولية ولجنة حقوق الانسان . وقد تم توطين معظم هؤلاء الوطنيين بسرعة مع أسر أو أصدقاء أو في مخيمات مقامة للمشردين . وذكر نفس المصدر أن ممثلي الصحافة الدولية تمكنوا من اجراء أحاديث مع المدنيين الذين تم اجلاؤهم أثناء عملية جوازابا ولم يذكر هؤلاء المواطنين أنهم لقوا أي معاملة سيئة (٥٨) .

١٣٥- وتورد منظمة أمريكان ووتش American watch وصفا كاملا لعملية الاجلاء التي تنتقدها نقدا شديدا . وتقول هذه المنظمة أن الطريقة التي تم بها اجلاء هؤلاء المدنيين في عملية فيونكس لا تستوفي شروط القانون الدولي بتوفير الظروف المريحة لمن يرغمون على ترك ديارهم . وتقول المنظمة المذكورة أن هذا الاجلاء لا يستوفي المعايير المحددة في المادة ١٧ من البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩ (٥٩) .

Digitized by UNOG Library

١٣٦- واستنادا الى المادة ١٧ من البروتوكول الاضافي الثاني لاتفاقيتي جنيف لعام ١٩٤٩ يرى الممثل الخاص أن الاجلاء الجبري للسكان المدنيين من مناطق القتال مسموح به بشرط أن يكون فيه ضمان سلامة المدنيين المعنيين . وأضاف انه نظرا لواقع الحرب فان المعاناة التي يتعرض لها السكان المدنيون من جراء هذا النقل أقل مما قد يعانوه لو انهم استمروا في الحياة في مناطق القتال (E/CN.4/1986/22 ، الفقرة ١٤٢) . ويؤكد الممثل الخاص اقتناعه مجددا بذلك ، مشيرا الى انه يشاركه في ذلك على الاقل أحد كبار المسؤولين في كنيسة السلفادور . ففي قداس بالكنيسة اقامه الاسقف جيزوس دلجاني في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ نيابة عن الاسقف ريفيرا ايداماس الذي كان مريضا قال : "إن عددا من أعضاء الكنيسة العلمانيين معظمهم من مكتب الحماية القانونية ذهبوا الى جاريزال ليتحدثوا مع الناس هناك وليعرضوا عليهم مساعدة الكنيسة . وكانوا سيأتون بهم الى الملاجئ الخاصة بالكنيسة غير أن هؤلاء تلقوا تعليمات من قادتهم السياسيين في قوات حرب العصابات بألا يتخلوا عن اماكنهم بل يجب أن يمارسوا الضغوط على الحكومة لكي تعيدهم الى أراضيهم ، ويجب ألاّ يسمحوا بأن تؤخذ أرضهم منهم . وأنا أعتقد أن هذا عناد لا أكثر ولا أقل ، فالكنيسة تمد يدها اليهم وهذا يبدو حلا عادلا وطيبا للغاية . فليس هناك من سيستولى على أراضيهم وسيكون من الجرم اعادة هؤلاء الناس الى حيث يعتزم الجيش القيام بعملية شاملة لتطهير منطقة جوازابا تطهيرا كاملا" (٦٠) .

١٣٧- ولهذا يرى الممثل الخاص أن عمليات الاجلاء الجبري مسموح بها وفقا للقانون الانساني الدولي بقدر ما تقتضيه سلامة هؤلاء السكان المدنيين ، رغم انه يدرك جيدا جسامة المشكلات الانسانية والاجتماعية التي تثيرها هذه التدابير للاشخاص المعنيين . وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ اتيحت الفرصة للممثل الخاص لملاحظة خطورة تلك المشاكل على الطبيعة عندما قام بزيارة مجتمع سكاني به ٨٤ فلاحا بالقرب من منطقة زاكاتيكولوكا كان قد تم اجلاءهم من اقليم سان كارلوس ايمبا في محافظة سان فيسنت في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ وابقاهم سلاح مهندسي الجيش في زاكاتيكولوكا . ورغم ان من الحقيقي أن الفلاحين كانوا يتلقون حصص أغذية كافية وقدمت اليهم مساعدات طبية في حالات الشدة والطوارئ ، كما قدمت اليهم خدمات اخصائي اجتماعي من الجيش ، فمن الحقيقي أيضا أن المكان الذي كانوا يعيشون فيه وهو بعض حظائر الخيل القديمة ، كان مكانا غير صحي على الاطلاق بسبب ازدحام المقيمين فيه ونقص المياه والامراض التي ينقلها البعوض . وعلاوة على ذلك ، فلم يكن هناك أسرة لنوم الفلاحين أو حشايا ، وقام الممثل الخاص بزيارتهم في أحد أيام الخميس . وأوضح له الكولونيل في سلاح المهندسين انه ابتداء من يوم الاحد التالي فان الاشخاص الذين سيتعرف عليهم أقارب لهم سيسمح لهم بمغادرة المكان . وكان

Digitized by UNOG Library

بعض الفلاحين الذين لا أقارب لهم منزعجين بسبب ما قد يحدث لهم . وفي النهاية يلاحظ الممثل الخاص أن الرغبة الاجماعية لجميع الفلاحين الذين تحدث اليهم هي أن يتمكنوا من زراعة الارض حيثما يمكن ذلك .

١٢٨- وفيما يتعلق باللاجئين ، يقول تقرير وزارة الدفاع والامن العام[٦١] أن العدد الاجمالي للاجئين السلفادوريين الذين اعترفت بهم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين هو ٠٠٧ ٤٢ مشتتين بين البلدان التالية :

المكسيك	٤٧٥ ٣
غواتيمالا	١٠٥
بليز	٠٠٠ ٣
هندوراس	٨٦٨ ٣٠
نيكاراغوا	٧٣٥ ٧
كوستاريكا	٠٠٠ ٦
بنما	٨٢٤

١٢٩- وتقول مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين[٦٢] انه اعتبارا من ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، قسم اللاجئون من السلفادور الذين يحصلون على مساعدة من المفوضية الى المجموعات التالية : ٦٠٠ ٢ لاجئ في بليز ، ٧٥٠ ٢ لاجئ في كوستاريكا ، ٩٠٠ ٣٠ لاجئ في هندوراس (في مخيمات ميزاجراند وكولومون كاغوا وسان انطونيو) و ٥٠٠ ٣ في المكسيك و ٣٠٠ ٢ في نيكاراغوا ، و ٨٠٠ في بنما .

١٣٠- أما فيما يتعلق بعودة اللاجئين السلفادوريين الى وطنهم ، أبلغ السيد ريكاردو اسيفيدو بيرالتا ، وزير الخارجية ، الممثل الخاص ، خلال المحادثات التي جرت في السلفادور في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، بأنه انشئت في عام ١٩٨٦ لجنة ثلاثية للرجوع الطوعي للسلفادوريين في هندوراس . وتتألف اللجنة من ممثل عن حكومة السلفادور ، وممثل عن حكومة هندوراس ، والممثل الاقليمي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لامريكا الوسطى ، وبنما ، والبحر الكاريبي . وأنشئت اللجنة لمعالجة مشكلة السلفادوريين في هندوراس الذين يرغبون في العودة الى السلفادور . ويبدأ ارجاع هؤلاء اللاجئين الى وطنهم[٦٣] في مكتب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في هندوراس ، الذي يقوم باعلام المفوضية في السلفادور بوصول مواطنين من السلفادور على الحدود ، حيث يستقبلهم موظفو اللجنة الوطنية لمساعدة المشردين الذين يقدمون لهم

Digitized by UNOG Library

مساعدة عاجلة ، وعناية طبية ، وملابس ، وحاجات منزلية أساسية . ثم يدل العائدون على الأماكن التي يريدون أن يقطنوا بها . واذا كان لديهم أقارب يمكن لهم أن يعيشوا معهم ، ينقلون الى بيوت أقاربهم . واذا لم يكن لديهم أسر ، ينقلون الى "هاسيندا لا ريفورما" (Hacienda La Reforma) في مونكاغوا ، محافظة سان ميغوال ، أو الى مستوطنة سانتا بربرا في محافظة مورازان .

١٣١- ويفيد مسؤولو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين(٦٤) بأن المفوضية ساعدت في الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ على عودة ٨١٤ لاجئ سلفادوري من هندوراس ، بحيث يبلغ مجموع اللاجئين الذين عادوا الى وطنهم من هذا البلد ٧٥١ ٣ لاجئا منذ عام ١٩٨٤ . وخلال نفس الفترة ، ساعدت المفوضية على عودة ١٥٦ لاجئ من نيكاراغوا ، بحيث أصبح عدد اللاجئين الذين عادوا الى وطنهم من هذا البلد ٧٥١ لاجئا منذ عام ١٩٨٤ .

١٣٢- وينبغي أيضا ملاحظة أن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تساعد ، بالتعاون مع حكومة السلفادور ، حوالي ٢٠٠ لاجئ أصلهم من نيكاراغوا يعيشون حاليا في السلفادور .

سادسا - حقوق الانسان في المنازعات المسلحة

١٣٣- يود الممثل الخاص ، مثلما فعل في تقريره السابق (E/CN.4/1986/22) ، أن يولي اهتماما خاصا للمعلومات عما يدعى ارتكابه من انتهاكات لحقوق الانسان من الجانبين - الجيش النظامي وقوات المغاورين - أثناء الصراع المسلح أو نتيجة لهذا الصراع في جمهورية السلفادور . ويبدو من المناسب في هذا الصدد التذكير بأن السلفادور طرف في اتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ والبروتوكولين الاضافيين لعام ١٩٧٧ بشأن حماية ضحايا الحرب ، ولما كان الصراع في السلفادور "صراعا مسلحا ليس له طابع دولي" ، بالمعنى الوارد في هذه الاتفاقيات وهذين البروتوكولين ، فان القواعد ذات الصلة ، ولاسيما تلك الواردة في المادة ٣ من كل اتفاقية من هذه الاتفاقيات وفي البروتوكول الاضافي الثاني ، هي التي تطبق ، كما يجب أن يمتثل لها كل طرف من أطراف الصراع ، أي القوات المسلحة السلفادورية النظامية وقوات المغاورين المعارضة .

١٣٤- وسيتناول المقرر الخاص أولا المعلومات المتعلقة باصابات غير المقاتلين أو المدنيين التي يدعى أنها نتيجة القصف بالقنابل والعمليات العسكرية الاخرى للجيش

Digitized by UNOG Library

السلفادوري النظامي . وسيقدم أرقام هذه الاصابات التي سمع عنها ، إلاّ أنه يـــود أن يؤكد وجوب التزام جانب الحذر الشديد في معالجتها . وهذه الارقام هي في الواقـــع أرقام وفيات حدثت في مناطق القتال التي يكون التحقيق فيها بالغ الخطورة والتـــي يصعب أيضا دخولها . وبالاضافة الى ذلك ، ونظرا الى أن القتال يشترك فيه جيـــش المغاورين ، فانه من الصعب أحيانا التحقق مما اذا كان المصابون مقاتليـــن أم لا . ومما يبرز هذه الصعوبات الاسلوب التمييزي الذي تستعمله هيئة الحماية القانونيـــة الابرشية منذ منتصف عام ١٩٨٤ ، التي تميز بين ثلاث فئات من الاصابات : (أ) ضحايـــا هجمات الجيش على السكان دون تمييز ؛ (ب) ضحايا العنف السياسي في العمليـــات العسكرية ، بمن فيهم المقاتلون والمدنيون ، اذ انه من المستحيل تحديد الفئـــة الصحيحة نظرا الى عدم التعرف على هوية الضحايا في الموقع ، ويحتمل أن يكون أغلبهم من المدنيين ؛ (ج) ضحايا العنف السياسي الذين قتلوا في كمائن أو في اشتباكـــات أو في أثناء دوريات . ويفترض أن أغلبهم من المقاتلين ، بالرغم من انه لا يمكن تحديـــد الفئة الصحيحة نظرا الى عدم التعرف عليهم في الموقع . وكما يلاحظ ، يؤدي الافتـــراض دورا هاما في هذا الاسلوب ، وهذا ظرف يجب أن يؤخذ في الاعتبار الى حد كبير .

١٣٥- وتفيد هيئة الحماية القانونية[٦٥] بأن عدد الاشخاص الذين قتلوا نتيجة هجمـــات الجيش العشوائية على السكان المدنيين الذين لا تقدم بشأنهم أية افتراضات هو كمـــا يلي :

كانون الثاني/يناير	٥
شباط/فبراير	صفر
آذار/مارس	١
نيسان/ابريل	٢
أيار/مايو	المعلومات غير متوفرة
حزيران/يونيه	٥

١٣٦- ويفيد نفس المصدر[٦٥] بأن عدد الضحايا الذين قتلوا عن غير قصد بسبب الغـــام وضعها الجيش هو كما يلي :

كانون الثاني/يناير	صفر
شباط/فبراير	١
آذار/مارس	صفر
نيسان/ابريل	٢

Digitized by UNOG Library

أيار/مايو	المعلومات غير متوفرة
حزيران/يونيه	المعلومات غير متوفرة

١٣٧- ويلاحظ الممثل الخاص انه بالرغم من أن تقارير الاربعة أشهر الاولى لعام ١٩٨٦ تنسب الى الجيش القتلى المدنيين بسبب الالغام ، بتاريخ أيار/مايو (النشرة رقم ٤٩) وحزيران/يونيه (النشرة رقم ٥٠) ، فان هيئة الحماية القانونية لا تكشف عمن وضع المتفجرات التي سببت القتلى .

١٣٨- وتؤكد هيئة الحماية القانونية أيضا[٦٥] انه في عام ١٩٨٦ ، كان عدد ضحايا العنف السياسي في العمليات العسكرية ، من مقاتلين ومدنيين معا ، يستحيل تحديد العدد الصحيح منه لكل فئة بسبب عدم التعرف على الضحايا في الموقع ، ولكنه يفترض أن غالبيتهم كانوا من المدنيين والعدد كما يلي :

كانون الثاني/يناير	١١٠
شباط/فبراير	٨١
آذار/مارس	٥٦
نيسان/ابريل	١١٦
أيار/مايو	٦٧
حزيران/يونيه	٥٩

١٣٩- غير أن الممثل الخاص يشعر انه مضطر ليلاحظ أن بعض الارقام الواردة في الفقرة السابقة تمثل مقاتلين ، وانه من المفترض فقط أن الاغلبية هي من السكان المدنيين ، حسب ما يعترف به المصدر المعني بوضوح .

١٤٠- وتقدم لجنة حقوق الانسان السلفادورية (الحكومية) من ناحيتها الارقام التالية للمدنيين الذين قتلوا نتيجة لاشتباكات بين القوات المسلحة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في عام ١٩٨٦[٦٦] :

كانون الثاني/يناير	صفر
شباط/فبراير	٣
آذار/مارس	صفر
نيسان/ابريل	٣

Digitized by UNOG Library

أيار/مايو	٣
حزيران/يونيه	صفر
تموز/يوليه	٣

١٤١- غير انه استنادا الى تقارير صحفية ، تقدم سفارة الولايات المتحدة الامريكية في السلفادور الارقام التالية بشأن المدنيين الذين قتلوا في عمليات عسكرية :

كانون الثاني/يناير	صفر
شباط/فبراير	٣
آذار/مارس	٣
نيسان/ابريل	٣
أيار/مايو	١

١٤٢- إن اللجوء الى الافتراض في تحديد عدد ضحايا العنف السياسي من المدنيين ينبع بشكل بديهي من طبيعة الصراع الجاري في السلفادور . فالحرب تدور بين جيش نظامي وقوات مغاورين ، وفي حين يسهل دائما التمييز بين المدني والفرد في الجيش النظامي ، فان التمييز بين شخص غير مقاتل وبين مقاتل من المغاورين يمكن أن يكون أصعب ، وبالخصوص اذا كان الشخص غير المقاتل فرد من اولئك الذين يطلق عليهم "الجماهير" .

١٤٣- وأشار الممثل الخاص ، في تقريره لعام ١٩٨٤ المقدم الى الجمعية العامة (A/39/636 ، المرفق ، الفقرة ١٢٢) ، الى ما يسمى الجماهير أو مجموعات الفلاحين الذين يساعدون المغاورين بمدهم بوسائل العيش ، وإن كانوا لا يشتركون بأنفسهم في القتال . وأبدى الممثل الخاص رغبته في التذكير بما قاله في ذلك الوقت أي انه "يجب اعتبار ما يسمى الجماهير مدنيين طالما انهم لا يشتركون في القتال" ، مضيفا أن "الاشارة الواردة في المادة ٥٠ من البروتوكول الاضافي لسنة ١٩٧٧ الى اتفاقية جنيف الثالثة المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، تعني أن كل شخص يتبع القوات المسلحة ولا يشكل جزءا متمما لها ، مثل الموردين وأعضاء وحدات العمل أو وحدات الخدمات المسؤولة عن رفاه الجنود يجب أن يعتبر مدنيا . ويرى الممثل الخاص انه اذا كانت الجماهير التي تصاحب قوات المغاورين تستوفي الشروط المنصوص عليها في الصكين الدوليين الآنف ذكرهما ، فلا يمكن اعتبارهم مقاتلين ؛ أي انهم مدنيون" .

Digitized by UNOG Library

١٤٤- كانت تلك هي عبارات الممثل الخاص في عام ١٩٨٤ ، وهو يكررها الآن . غير انه يمكن تصور أن أحد الأشخاص أو أشخاصا ينتمون في الأحوال العادية الى الجماهير قد يشاركون بصورة مؤقتة أو استثنائية في أعمال لا تتمشى مع مركزهم بصفتهم مدنيين . وبعد حديث مطول مع عدد من أعضاء الجماهير في شاكاتيكولوكا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، يعتقد الممثل الخاص أن هذا الأمر يحدث بشكل متكرر في السلفادور . فقد قالت فتاة عمرها ١٨ سنة للممثل الخاص أنها تقوم مع بنات أخريات ، بالاضافة الى مضاجعة المقاتلين بامدادهم بالغذاء وبمساعدتهم على نقل الذخيرة . ويعتقد الممثل الخاص انه بممارسة هذا النشاط الأخير ، يتنازل الجماهير عن مركزهم بصفتهم مدنيين .

١٤٥- ونتيجة لذلك ، فان التمييز بين المقاتلين والمدنيين الذي يمكن وضعه من حيث المبدأ بسهولة وبصورة مؤكدة ، فانه في حالة الصراع في السلفادور وقوات المقاتلين المشاركة فيه ، فان الحد الفاصل الحقيقي بين المقاتلين وغير المقاتلين قد يكون أحيانا غير واضح . وهذا لا يعني أن الممثل الخاص يبرر الهجمات على الجماهير ، ولكن يعني هذا أن الممثل الخاص يعلن انه عندما يتعلق الأمر بعدّ وتصنيف ضحايا أعمال الحرب التي يقوم بها الجيش السلفادوري النظامي ، يكون من الصعب جدا أن يحدد ما اذا كان أحد الأشخاص مقاتلا أو غير مقاتل - ومن ثم تتبين ضرورة اللجوء الى الافتراض .

١٤٦- وعلى أية حال ، فان المشاركة النشطة لما يسمى بالجماهير في القتال ضد الجيش النظامي ، حتى وإن تم ذلك على أساس استثنائي ومؤقت ، يمكن في واقع الأمر أن يؤدي الى مضايقتهم ، بل ويؤدي أحيانا الى خسائر في الأرواح لدى المدنيين على أيادي الجيش ويؤدي أيضا الى اضرار عرضية في ممتلكاتهم .

١٤٧ - تمكن الممثل الخاص من سماع بعض الشهادات بشأن هذه الفئة الأخيرة من الضحايا في سان سلفادور . وقد قادته هذه الشهادات الى استنتاج مفاده أن المصابين المدنيين هم عموما من الجماهير الموجودة في منطقة المقاومين عند اندلاع أعمال القتال .

١٤٨ - ومن ذلك أن أحد الشهود يبلغ من العمر ٥٥ سنة ، وهو من مواليد تيناسنغو وكان قد فقد احدى رجليه من أسفل الركبة ، ذكر أنه في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨٦ كان في مقاطعة معينة في مكان قريب حيث كانت تعمل قوات المقاومين عندما أطلقت طائرة عمودية تابعة للقوات الجوية صاروخا أصابه في رجله . وقال الشاهد انه وسكان المقاطعة الآخرين يؤيدون المقاومين وكانوا يقومون بامدادهم من وقت لآخر .

Digitized by UNOG Library

١٤٩ - وقال شاهد آخر يبلغ من العمر ٢٤ سنة ، من مواليد سان فرانسيسكو في مقاطعة كابانس ويقيم حاليا في مقاطعة معينة أنه في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ شاهد عملية عملية للجيش ضد المغاورين في تلك المنطقة . وقد قامت القوات النظامية ، حسب قول الشاهد ، في العملية بتدمير محصول الذرة وقامت طائرة تابعة للقوات الجوية بقذف قنابل سببت قتل امرأتين وجرح طفل يبلغ الثامنة من العمر وآخر يبلغ الثانية عشرة . وقال الشاهد ان المغاورين كانوا في المنطقة وقت العملية وان السكان المحليين كانوا يساعدونهم عن طريق بيع الأغذية لهم .

١٥٠ - وقال شاهد آخر ، يبلغ من العمر ٢٠ سنة يقيم في احدى مناطق مقاطعة سان سلفادور أنه بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، شن الجيش عملية ضد قوات المغاورين هناك . وقامت القوات البرية والجوية ومن بينها المظليون بتدمير جميع المنازل في المقاطعة وإحراق المحاصيل .

١٥١ - وقد استنتج الممثل الخاص من المعلومات التي جمعها حتى تاريخه ، ان القوات البرية والجوية التابعة لجيش السلفادور سببت أضرارا طارئة للممتلكات الخاصة واصابات عارضة بين المدنيين وبصورة رئيسية فيما بين ما يدعى بالجماهير رغم أن عدد الاصابات كان منخفضا جدا وأقل بالتأكيد من العام السابق . كما يلاحظ المقرر الخاص أنه خلافا لاعوام ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، لم يتلق في عام ١٩٨٦ أي معلومات موثوقة تشير الى أن جيش السلفادور قد قام بأي أعمال قتل جماعية .

١٥٢ - وفي حين أن أحد الشهود الذي استجوب في سان سلفادور قد وصف بالفعل حادثة خطيرة للقتل الجماعي ، فان الممثل الخاص يشعر أن أقل ما يقال في تلك الشهادة أنها محض خيال . فقد أعلن شاهد يبلغ من العمر ٤٠ سنة من احدى مناطق مقاطعة سوتشيتوتو ، أنه رأى في أحد أيام عام ١٩٨٦ - لم يتمكن من اعطاء تاريخ دقيق - ١٥٠ مدنيا قتلوا في سانت فنسنت عندما قامت القوات الجوية بالقاء القنابل عليهم وقامت القوات البرية بضربهم بالمناجل . ونظرا لخطورة هذا البيان ، فقد سأل الممثل الخاص الشاهد عما اذا كان قد عدّ الجثث ، فأجاب الشاهد بالايجاب ، مضيفا بأنه قام بدفنها بمساعدة بعض الأصدقاء . عندئذ طلب الممثل الخاص من الشاهد أن يصحبه في ذلك اليوم نفسه الى مسرح الحادث بحيث يمكن استخراج الجثث وعدها بالمساعدة اللازمة . وعند ذلك ، قام الشاهد بتصحيح بيانه قائلا انه تم في الحقيقة القاء الجثث في نهر قريب "أنهم ألقوا بها في النهر" وانه من العسير جدا تحديد مكانها لأن التيار قد ذهب بها بعيدا . ويحيط الممثل الخاص علما بالتعديل الذي أدخله الشاهد ويعتقد فضلا عن ذلك

Digitized by UNOG Library

أن المنظمات الانسانية المحلية والدولية ووسائط الاتصال كانت ، فيما لو كان البيان صحيحا ، ستقدم تقريرا كاملا عن المذبحة المزعومة .

١٥٣ - ويعتقد الممثل الخاص ان هناك سببين رئيسيين للانخفاض الكبير في عدد المدنيين الذين قتلهم جيش السلفادور . ويرجع أحد الأسباب الى إجلاء المدنيين من مناطق القتال . وقد سبق للممثل الخاص أن قال لدى مناقشة حالة اللاجئين والمشردين ، ان عمليات الاجلاء هذه من وجهة نظره ومن حيث المبدأ هي عمليات مشروعة ، حتى ولو كانت لاتزال تخلق مشاكل بالنسبة للسلطات السلفادورية .

١٥٤ - وهناك سبب آخر هام هو خطط المغاورين الحربية الجديدة ، استنادا الى ما قدمه الجنرال بلاندون (رئيس الأركان) والجنرال باستيللو (قائد القوات الجوية) الى الممثل الخاص في السلفادور من ايضاحات ، فان جبهة فارابوندومارني للتحرير الوطني كانت في البداية تقاتل بوحدات كبيرة ومتوسطة الحجم ، إلا أن الاستراتيجية المضادة لحرب العصابات التي اعتمدها الجيش السلفادوري قد أرغمت المغاورين على استخراج وحدات تتألف من عدد قليل جدا من الرجال والتي لم تعد تتنقل وسط جماهير السكان . وقد مكّن هذا من مهاجمة المغاورين دون تعريض السكان المدنيين لأي خطر .

١٥٥ - ولهذه الأسباب ، وبمقتضى التعليمات التي أصدرها رئيس السلفادور في آب/اغسطس ١٩٨٤ (٦٨) يقوم الجيش النظامي السلفادوري حاليا بادارة الحرب بطريقة أكثر انسانية من الماضي وقد تمكن من خفض عدد الضحايا المدنيين بصورة كبيرة .

١٥٦ - وفيما يتعلق بالطريقة التي يقوم بها الجيش السلفادوري بخوض الحرب ، فقد تلقى الممثل الخاص تقارير مختلفة عن قيام الجيش بتفكيك المستشفيات الميدانية التابعة لجبهة فارابوندومارني للتحرير الوطني . وقامت القوات المسلحة ، أثناء "عملية فونيكس" في منطقة كوازابا في كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ١٩٨٦ ، بتفكيك ١٨ مركزا صحيا (٦٩) ، وفي ١٢ و ١٣ اذار/مارس ، دمر مستشفى ومركز صحي آخر في اركاتاو ونويفا ترينيداد في مقاطعة شالاتينانغو (٧٠) ؛ وفي تموز/يوليه ، تم تفكيك مستشفى آخر في تشينكويرا (A/39/636 ، المرفق ، الفقرة ١٢٥) .

١٥٧ - أشار الممثل الخاص في محادثاته التي أجراها في السلفادور مع وزير الدفاع والسلطات العسكرية الاخرى الى تفكيك المستشفيات التابعة لجبهة فارابوندومارني للتحرير الوطني . وقد أجاب الجنرال بلاندون رئيس اركان القوات المسلحة بأن ما يسمى

Digitized by UNOG Library

المستشفيات لا تحمل الى الآن أي علامات تعريف وانها ليست سوى عدد قليل من المخابئ أو المغارات حيث تقوم جبهة فارابوندومارني للتحرير الوطني بتخزين الادوية - المسروقة عموما - وإخفاء جرحاها ومصابيها ، وتبقيهم في ظروف لا انسانية ، وحيث وقع كثير من الوفيات بسبب انعدام الرعاية الطبية . وأضاف الجنرال بلاندون أنه كلما كان الجيش يعثر على أي جرحى أو مصابين في مثل هذه المغارات كان يقوم بنقلهم الى المستشفيات التابعة له بحيث يمكن ان يتلقوا رعاية ملائمة . وفي الواقع ، أبلغت حكومة السلفادور الممثل الخاص(٧١) بأنه "في ٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، أطلق سراح سبعة من المغاورين الجرحى الذين أنقذهم أفراد القوات المسلحة من أحد المخابئ الى الشمال من اركاتاو ، تشالاتينانغو ، وسلموا الى ممثلي اللجنة الدولية للصليب الاحمر" ، وقيل له ان "هؤلاء الاشخاص عثر عليهم في ١٣ اذار/مارس ١٩٨٦ ونقلوا الى أحد المستشفيات في العاصمة حيث ظلوا الى أن تم تسليمهم الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر" . ويرد في التلكس الذي أُرسل اليه أسماء المغاورين الذين أطلق سراحهم . ويختتم البيان بقوله "ان عملية تسليم المغاورين لم تكن مشروطة بأي مقابل وهي تشكل جانبا من الجهود المبذولة لإضفاء الطابع الانساني على الصراع بغية ضمان السلم" . وقد أوردت "امريكاز واتش" هذه الوقائع أيضا ووصفتها بانها(٧٢) "تطور مشجع" .

١٥٨ - وأعرب الممثل الخاص عن قلقه بوجه خاص ازاء العدد الكبير من المدنيين الذين قتلوا أو أصيبوا بجراح خطيرة نتيجة فَقْد وصل من أوصالهم بسبب استخدام الالغام في الحرب .

١٥٩ - وبمقتضى المعلومات التي قدمتها القوات المسلحة السلفادورية(٧٣) ، قتل ٣٦ مدنيا عن طريق ألغام قامت جبهة فارابوندومارني للتحرير الوطني بزرعها وشوه ١٦٧ (فقدان الارجل أو الاعين أو الاقدام) . وقامت اللجنة السلفادورية لحقوق الانسان (حكومية) من جانبها ، باجراء دراسة(٧٤) تشير الى أن عدد المدنيين الذين قتلوا عن طريق أجهزة متفجرة زرعتها جبهة فارابوندومارني للتحرير الوطني في الفترة بين ١ ايلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، يبلغ ٦٨ وعدد المصابين ٢٨٠ . ويلاحظ الممثل الخاص أن الدراسة قيد البحث مفصّلة للغاية وتتضمن بيانات شخصية تتصل بالضحايا وتشير الى وقت حدوث الانفجار ومكانه .

Digitized by UNOG Library

١٦٠ - غير أن التقرير الذي قدمته اللجنة السياسية - الدبلوماسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية[٧٥] ، الى الممثل الخاص ، يذكر أن "الجيش عاكف على تكثيف استخدام الالغام دون تمييز لاعطاء الانطباع بأن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني هي التي تزرع هذه الالغام ولكي تقع خسائر في أرواح المدنيين ، وذلك في محاولة لتبرير استخدام الالغام ، أو على الاقل لعزل جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني عن السكان من غير المقاتلين . وعلاوة على ذلك ، يريد الجيش ، أن تضفي سمعة سيئة على الالغام التي تزرعها الحركة الثورية ، وذلك لانه يود أن تكف الحركة عن استخدام هذه الالغام ، وهي السلاح الذي تخشاه القوات الحكومية أكثر من غيره والذي يُحدث لدى هذه القوات أكبر عدد من الضحايا" . ويشير هذا التقرير الى أن استخدام الجيش غير التمييزي لهذه الالغام يتم بثلاثة طرق هي : (أ) عدم إبطال مفعول الالغام المزروعة ؛ (ب) نقل الالغام التي تزرعها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الى أماكن أخرى ؛ (ج) زرع الالغام في أماكن استراتيجية في المناطق الآهلة بالسكان .

١٦١ - وأُخبر الممثل الخاص الجنرال بلاندون ، رئيس أركان القوات المسلحة السلفادورية بهذه الادعاءات الصادرة عن جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني . وأجاب الجنرال قائلا إن الجيش لا يستخدم الالغام إلا لحماية مراكز قيادته ، وفي الليل فقط ؛ وأن هناك عددا قليلا جدا من الوحدات الخاصة لنزع الالغام التي تزرعها قوات المغاورين ، وأن هذه الوحدات ليست بالطبع قادرة على القيام بجميع مايلزم (ينزع في اليوم الواحد ٩٠ لغما فقط) ؛ وان النقل المزعوم لالغام جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني الى أماكن أخرى من شأنه أن يُعرّض جنود الجيش انفسهم الى خطر كبير .

١٦٢ - وليس لدى الممثل الخاص أي شك فيما يتعلق بالاثار المهلكة والمشوهة للالغام التي يزرعها المغاورون ، إذ أنه رأى عشرات الجنود في المستشفى العسكري في سان سلفادور ممن فقدوا أرجلهم أو سيقانهم أو سواعدهم أو بصرهم نتيجة لهذه الالغام . وما ينبغي تحديده هو ما إذا كانت حالات الوفاة أو بتر الاعضاء المشابهة في صفوف السكان غير المحاربين ناجمة عن الالغام التي يزرعها المغاورون أو نتيجة لاجهزة يزرعها الجيش النظامي . وأكد المدنيون الذين بترت أعضاء منهم والذين استجوبهم الممثل الخاص أن الالغام التي اصابتهم قد وضعها المغاورون . والصحافة السلفادورية تشاطر هؤلاء المدنيين هذا الرأي[٧٦] . وعلاوة على ذلك ، فإن الرأي الشائع الذي لقيه الممثل الخاص من مصادر يبدو أنها مستقلة في السلفادور ، هو أن الاغلبية الساحقة من

Digitized by UNOG Library

الالغام التي قتلت أو جرحت سكانا من غير المقاتلين زُرعت من قِبَل المغاوريـــن . وكتب الصحفي جيمس ليموين في آب/اغسطس ١٩٨٦ ما يلي(٧٧) : "بالرغم من أن الجيـــش والمغاورين اليساريين يستخدمون الالغام البرية ، فإنه يبدو على حسب رواية عدد مـــن القرويين وكبار المسؤولين في مجال حقوق الانسان أن أغلبية الخسائر فـــي أرواح المدنيين تنجم عن ألغام المغاورين" . وهذا هو أيضا رأي الممثل الخاص .

١٦٣ - وأخيرا يلاحظ الممثل الخاص أن قوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطنـــي تواصل ممارستها الانسانية المتمثلة في الافراج عن الجنود النظاميين الذين يقعون فـــي الاسر أثناء القتال ، وذلك عن طريق اللجنة الدولية للصليب الاحمر . وقد تم تسليـــم عريف وأربعة جنود الى اللجنة الدولية للصليب الاحمر في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ ؛ كمـــا تم تسليم جنديين آخرين في ٩ نيسان/ابريل ، بالاضافة الى رقيب وجندي سُلِّما فـــي ١٥ ايار/مايو . وفي مناسبة أخرى أُعيد جندي أسير مباشرة الى أمه بحضور رجال الديـــن والسكان المحليين(٧٨) . ويثني الممثل الخاص على هذه الممارسة من جانب جبهـــة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، بالرغم من أنه لا يزال يستنكر عدم السماح بعـــد لممثلي اللجنة الدولية للصليب الاحمر بزيارة العقيد عمر نابليون أفالوس الذي أسرتـــه قوات جبهـــة فارابوندو مارتي للتحريـــر الوطنـــي في ٢٦ تشريـــن الاول/اكتوبـــر ١٩٨٥ (E/CN.4/1986/22 ، الفقرة ١٣٥) .

سابعا - اهتمام حكومة السلفادور بحقوق الانسان

١٦٤ - أشار الممثل الخاص ، في تقاريره السابقة ، الى أنه لمس اهتماما مخلصا مـــن السلطات الدستورية لجمهورية السلفادور باحترام حقوق الانسان ، وهو اهتمام يشكـــل جزءا من عملية التطبيع الديمقراطي في البلد ، ويؤدي بالتدريج الى نتائج جديـــرة بالثناء . وقد لمس الممثل الخاص في الزيارة الاخيرة التي قام بها الى البلد فـــي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، استمرار سلطات السلفادور في الالتزام الصارم بهذه السياســـة . كما أن محادثاته مع ممثلي السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، بما في ذلـــك رئيس الجمهورية ، قد زادت اقتناعه قوة ، بأن احترام حقوق الانسان سيظل يحظى بـــدور هام في السياسة الحالية لجمهورية السلفادور ، في اطار عملية اقامة ديمقراطيـــة تعددية .

١٦٥ - وكان الممثل الخاص قد تناول في تقاريره السابقة الى لجنة حقوق الانســـان ، التدابير التي اتخذتها في هذا الشأن الحكومة التي شُكلت بعد أن تولى السيد دوارتـــي

Digitized by UNOG Library

منصبه كرئيس دستوري في حزيران/يونيه ١٩٨٤ . وسيتولى الممثل الخاص فيما يلي وصف التدابير التي اتُخذت خلال عام ١٩٨٦ والتي تُمثل في الواقع استمرارا وتطويرا وتوسيعا للتدابير المُتخذة في الفترات السابقة .

١٦٦ - وأعلمت السلطات المختصة الممثل الخاص بأن الاجراءات التنفيذية العادية للاعتقالات التي ينفذها أفراد القوات المسلحة والنظم المكملة الاخرى لا تزال سارية في جميع وحدات القوات المسلحة وأجهزة الامن . والغرض من هذه القواعد هو ضمان احترام أفراد القوات المسلحة وأفراد أجهزة الامن لحقوق الانسان عند أدائهم لمهامهم .

١٦٧ - وبالاضافة الى ذلك يستمر تقديم دورات دراسية الزامية عن حقوق الانسان الى أفراد القوات المسلحة وأجهزة الامن . ووفقا للمعلومات التي قدمتها القوات المسلحة(٧٩) ، ألقى القسس البالغ عددهم ١٦ قسا والمعينين في "مشروع حقوق الانسان" ٥٥٤ خطابا أمام ٤٠ ٣٠٠ عضوا ، أي ٨٠ في المائة من كل أفراد القوات المسلحة . ويقول المصدر نفسه أيضا ، إن دورة دراسية في الاخلاق وحقوق الانسان قُدمت الى ٢٢٥ ضابطا في إطار خمس دورات لتحديد الرتبة المهنية . وقُدمت دروس مماثلة الى ٥٦٠ عريفا ورقيبا في ١٤ دورة للترقية . وكانت هناك أيضا زيادة في عدد المحاضرات المتعلقة بالقانون الانساني وحقوق الانسان التي ألقتها اللجنة الدولية للصليب الاحمر واللجنة السلفادورية لحقوق الانسان (لجنة حكومية) .

١٦٨ - وعملا بالمادة ٦٠ من الدستور واصلت وزارة التعليم من جهتها تدريس حقوق الانسان في القطاعات الواقعة في اطار تخصصها . وأخبر الوزير الممثل الخاص بأن "الوزارة قامت ، على وجه التحديد ، بتوسيع برنامج القيم الاخلاقية والمدنية وحقوق الانسان في مراكز التدريب الاساسي"(٧٩) .

١٦٩ - واستمرت اللجنة السلفادورية لحقوق الانسان (الحكومية) تضطلع بأعمالها خلال عام ١٩٨٦ . وهكذا ، فإن الاعمال التي قامت بها هذه اللجنة في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى ٣١ آب/اغسطس ١٩٨٦ ، وفقا للوثائق المقدمة الى الممثل الخاص في السلفادور(٨٠) ، هي ما يلي : تلقت اللجنة ٤٩١ ٢ شكوى واتخذت إجراء بشأنها ، كما تم تسجيل ٩٠٧ ٣ أشخاص بوصفهم معتقلين في مختلف الوحدات العسكرية ، من بينهم ٢٦٤ ٢ شخصا قابلهم ممثلو اللجنة ، وقدمت مساعدة (الثياب واللوازم الاساسية) الى ٩١١ معتقل ؛ وتمت مقابلة ٩٢٢ سجينا عند الافراج عنهم ؛ وتم القيام بـ ٥٩٦ زيارة الى أجهزة الامن و ٤٨٨ ٢ زيارة الى المراكز العسكرية والسجون البلدية

Digitized by UNOG Library

وغيرها من المؤسسات العسكرية ، و ٩٠٧ زيارة الى مؤسسات العقوبات و ٢٥٥ زيارة الى المحاكم العسكرية والمحاكم العادية للحصول على معلومات تتصل بالشكاوى ؛ وتم القيام بـ ٥٢٤ زيارة الى مختلف المدن للتأكد من الشكاوى ؛ وقام طبيب اللجنة بـ ٩٥ زيارة الى مؤسسات العقوبات ، حيث فُحص ٨١٨ سجينا سياسيا وأجرى ٢٦ زيارة أخرى الى مراكز المساعدة . وعملت اللجنة أيضا على تعزيز حقوق الانسان في جميع قطاعات الحياة السلفادورية (الثكنات العسكرية وأجهزة الامن والدفاع المدني وقيادات الجيش المحلية وحراس السجون والمراكز التعليمية والجامعات ومراكز التعليم العالي والمؤسسات العامة والخاصة) . ويلاحظ الممثل الخاص أن اللجنة قامت أيضا بحملة من أجل التبرع بأعضاء اصطناعية لضحايا انفجارات الالغام وبوجه خاص بالنسبة للاطفال من المناطق الريفية .

١٧٠ - وفي سان سلفادور استطاع الممثل الخاص أن يدرس بعض الملفات التي جُمعت استجابة للشكاوى المشار اليها في الفقرة السابقة . فالملف رقم ١٤١٥/١٩٨٦ ، على سبيل المثال ، كان يخص شكوى تتعلق باغتصاب مجموعة من الجنود لفتاة تبلغ من العمر ١٦ عاما ونجحت اللجنة في تقديم الجناة المدعى عليهم الى المحاكم .

١٧١ - وعليه فإن الممثل الخاص يشعر مرة أخرى بأن أنشطة اللجنة جديرة بالثناء في إطار الحالة الشاملة ، إذ أنها كثيرا ما تهون الامور بالنسبة للاشخاص الذين يعانون من تأثيرات الحرب في السلفادور الباعثة على الاسى .

١٧٢ - وكما حدث في عام ١٩٨٥ ، سمحت الحكومة للجنة الصليب الاحمر الدولية بأن تواصل عملها الانساني في السلفادور . ويثني الممثل الخاص مرة أخرى على أعمال تلك المنظمة .

١٧٣ - وثمة دليل هام آخر على اهتمام السلطات الدستورية في السلفادور بحقوق الانسان هو ما يسمى بمشروع الاصلاح القضائي الذي توفرت عنه معلومات كثيرة في تقرير العام الماضي (الفقرات من ١٨٣ الى ١٨٧ من الوثيقة A/CN.4/1986/22) من بينها أنه يتألف من أربعة عناصر : لجنة استعراض التشريع السلفادوري ، ووحدة الحماية القضائية ، لجنة التحقيق في الافعال الجنائية ووحدة الادارة والتدريب في مجال القضاء .

Digitized by UNOG Library

١٧٤ - وفيما يتعلق بالعنصر الاول من المشروع ، أخبر السيد كريولو رئيس لجنة استعراض التشريع السلفادوري الممثل الخاص بأن يوجد ٢٤ محاميا متفرغون حاليا للعمل في اللجنة في ثلاثة مجالات هي : التشريعات الجنائية والمدنية والمؤسسية/ الادارية . وقال السيد كريولو إن العمل في مجال التشريع الجنائي يجري دون عقبات تعترضه . ومن المتوقع الإنتهاء في تشرين الثاني/نوفمبر من العمل على مشروع قانون ينقح بموجبه المرسوم رقم ٥٠ ، كما يجري العمل على تنقيح قانون الإجراءات الجنائية . أما في مجال التشريع المدني ، فينصبّ الإهتمام على تعديل قانون الاسرة ، بينما تركز اللجنة في مجال التشريع المؤسسي/الاداري على عدد من المواضيع ، من بينها اجراءات الرجوع المتمثلة في حق الحماية وحق المثول أمام المحكمة وحق الاحتجاج بعدم دستورية الإجراء .

١٧٥ - وحصل الممثل الخاص أيضا على معلومات كثيرة عن لجنة التحقيق في الافعال الجنائية لدى زيارته لمكاتبها في سان سلفادور . وتتألف اللجنة من وزير العدل ونائب وزير الداخلية ومسؤول يعينه رئيس الجمهورية(٨١) . وتشمل خدمات اللجنة وحدة تحقيق ووحدة قضائية تشكلان جزءا من وحدة خاصة ساعدت الهيئات الامنية في حل القضايا التالية : عدة جرائم قتل في منطقة "زونا روزا" ، والاتجار غير الشرعي بالقُصَّر واختطاف إبنة رئيس الجمهورية . وكانت القضايا التالية قيد التحقيق في عام ١٩٨٦ : جريمة قتل ثلاثة أشخاص في فندق شيراتون ، عدة جرائم قتل بعضها في مقاطعة لوس مونفوس وبعضها الاخر في ارمينيا ، مقتل الرئيس السابق للادارة المالية للاراضي الزراعية (فيناتا) ، مقتل السيدة آنا دلمي بيلانكورت راموس ، اغتيال القس موسينيور روميرو ؛ ومقتل النقابي اريستيدز مندين .

١٧٦ - ويكرر الممثل الخاص الإعراب عن رأيه في أن مشروع الإصلاح القضائي يتسم بالجدية ، وينوه بالتقدم المحرز في إطار عناصره ، إلا أنه يود أن يوضح من جديد أن نتائج هذا المشروع لن تظهر في المجتمع السلفادوري إلا على المديين المتوسط والطويل ، لإنه يتعين ، في نهاية الامر ، أن يتم أيضا تغيير المواقف والعادات المدنية ، وهذا لا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها .

١٧٧ - وثمة دليل آخر على إهتمام حكومة السلفادور بتحسين حالة حقوق الانسان يتمثل في معاملتها للمفاوضين الذين يرغبون في أن ينضموا من جديد الى صفوف المواطنين الممتثلين للقانون . ووفقا للمعلومات الواردة من القوات المسلحة السلفادورية(٨٢) ، توجد لدى الحكومة خطة خاصة للمتمردين المسلحين الذين يرغبون في

Digitized by UNOG Library

الإندماج في حياة البلد . فالاشخاص الذين يتخلون عن الاعمال التخريبية ويسلمون أسلحتهم يحصلون على مساعدة مالية مقدارها ٠٠٠ ١ كولون (٢٠٠ من دولارات الولايات المتحدة) ؛ وبعد إجراء مقابلة معهم ، يصدر عفو عنهم ويعودون الى حياتهم العائلية في مجتمعاتهم المحلية . وعلِم الممثل الخاص أيضا أن ٧٦٧ شخصا أفادوا من هذه الخطة في الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/اغسطس ١٩٨٦ .

١٧٨ - وأخيرا ، يعتقد الممثل الخاص أن السلطات الدستورية لجمهورية السلفادور تواصل جهودها الرامية الى تحسين حالة حقوق الانسان كجزء من التطبيع السياسي في البلد . وتجدر الاشارة الى أن هذه الجهود تتجلى بصورة متزايدة في الحياة اليومية ، لاسيما في مجال حساس هو احترام حياة المدنيين سواء خارج إطار القتال أو في أي مجال يتصل بالقتال أو يكون نتيجة له . ومن الواضح أن الممثل الخاص يأمل في أن تنجح هذه الجهود قريبا في القضاء على جميع انتهاكات حقوق الانسان والحريات الاساسية في البلد .

ثامنا - النتائج

١٧٩ - بعد إجراء تقييم دقيق وأمين للمعلومات المتعددة التي جُمعت في هذا التقرير ، أصبح الممثل الخاص في مركز يمكّنه من وضع نتائج تمثل ، كما حدث في المرات السابقة ، آراء شخصية ، ومع ذلك ، فإنه يرى أنه ينبغي له أن يؤكد مجددا إن هذه النتائج لا تنصّب على وقائع وحوادث معينة ، بل على الحالة العامة لحقوق الإنسان في السلفادور خلال الاشهر المنقضية من عام ١٩٨٦ ، وذلك نظرا لاحكام ولايته ولطبيعة الدراسة المضطلع بها وظروفها وأيضا لأن ضخامة المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي وردت إلى الممثل الخاص لم تسمح له بالاضطلاع بالتحقيقات اللازمة ، لكي يتأكد تماما من صحة كل الوقائع العديدة التي أبلغت اليه . وما يود الممثل الخاص أن يقوله هو أن مهمته المتمثلة في تقصي وتقييم انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في السلفادور خلال الاشهر المنصرمة من عام ١٩٨٦ لا تشبه في شيء مهمة أية محكمة ؛ ولذا فإنه ليس لهذا التقرير خصائص أو قيمة أي قرار قضائي . والان وقد ذكر الممثل الخاص الايضاحات السابقة فإنه يقدم النتائج التالية .

١٨٠- فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، يسترعي الممثل الخاص الانتباه إلى أنه خلال الاشهر المنقضية من عام ١٩٨٦ ازدادت الاحوال المعيشية للمواطنين السلفادوريين قسوة بصورة مثيرة للقلق ، وأن ذلك يرجع أساسا إلى استمرار

Digitized by UNOG Library

النزاع وإلى الأزمة الاقتصادية العالمية . ويؤكد الممثل الخاص أيضا أن النقل القسري للسكان المدنيين ، وإن كان يتمشى من حيث المبدأ مع القانون الدولي الإنساني ، يسبب فيما بعد مشاكل إنسانية واجتماعية يصعب حلها . وأخيرا ، يوجه الممثل الخاص الانظار مرة أخرى إلى ما للهجمات المنتظمة التي تشنها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني على الهياكل الاساسية الاقتصادية للجمهورية من آثار خطيرة على تمتع المواطنين السلفادوريين ، في الحاضر والمستقبل ، بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الهامة .

١٨١- وفيما يتعلق بالاغتيالات السياسية التي يقوم بها أفراد من القوات المسلحة وأجهزة الامن والدفاع المدني خارج المعارك ، يعتقد الممثل الخاص أن تلك الاغتيالات قد استمرت خلال الاشهر المنصرمة من عام ١٩٨٦ ، وأنه من الصعب تحديد عددها على وجه الدقة ، وإن كان من المؤكد أن عددها أقل بشكل ملحوظ عما كان في عام ١٩٨٥ ، مما يؤكد اتجاه أعدادها إلى الانخفاض عما كانت عليه في البداية عندما تولى السيد دوارتي منصب الرئيس الدستوري للجمهورية في حزيران/يونيه ١٩٨٤ . ويعزى بعض تلك الاغتيالات إلى نشاط فصائل الموت ، التي يدعى أنها مرتبطة بأفراد من القوات المسلحة أو أجهزة الامن أو أن الاخيرتين تغضان البصر عن أعمالها ، بيد أنه كان من الصعب جدا على الممثل الخاص أن يتحقق من صحة ذلك الادعاء ، وإن كان انطباعه هو أنه على فرض وجود فصائل الموت وممارستها لانشطتها . فإنها اليوم غير مرتبطة بأي حال من الاحوال بعسكريين ذوي رتب عالية .

١٨٢- وفيما يتعلق بالعصابات المسلحة فإنها قد واصلت عمليات اختطاف المدنيين وإعدامهم دون محاكمة ، وإن لم يكن قد نما إلى علمه أية أنباء عن حدوث عمليات قتل جماعية كالحوادث التي وقعت في العام الماضي .

١٨٣- ويلاحظ الممثل الخاص ، من ناحية أخرى ، أن عدد السجناء السياسيين قد ارتفع ، وأن هؤلاء السجناء قد تعرضوا في بعض الحالات لضغوط نفسية شديدة ، وإن كان هذا لا يمثل بأي حال من الاحوال ممارسة منتظمة تقوم بها السلطات السلفادورية . ويشير الممثل الخاص أيضا إلى أن هؤلاء السجناء ما زالوا يقعون تحت طائلة أحكام قانونية وجهت اليها انتقادات كثيرة ، كما هو شأن الاحكام الواردة في المرسوم رقم ٥٠ ، وإن كان يسترعي الانتباه في الوقت ذاته إلى أن السلطات الدستورية السلفادورية تعتزم تعديل تلك الاحكام .

Digitized by UNOG Library

١٨٤- وفيما يتعلق بالقضاء الجنائي في جمهورية السلفادور ، يلاحظ الممثل الخاص أن النشاط الموجّه للتحقيق في بالانتهاكات الخطيرة العديدة التي وقعت في السنوات الماضية ولمعاقبة من تثبت إدانتهم بارتكابها ما زال غير كاف على الإطلاق ، وأن إجراءات التحقيق مع الاشخاص المتهمين بالتعاون مع المعارضة المسلحة ومعاقبتهم ، وإن كانت قد نشطت نوعا ما في الفترة الاخيرة ، فإنه ما زال يحكمها تشريع وُجّهت إليه انتقادات كثيرة ، هو المرسوم رقم ٥٠ ، الذي لا تحترم ، على الدوام ، المهلات الطويلة التي ينص عليها . ويلاحظ الممثل الخاص بالطبع الصعوبات التي تحول دون أداء القضاء الجنائي لاعماله بصورة طبيعية كما يلاحظ مشروعات الإصلاح القضائي الهامة ، الجادة والجديرة بالثناء ، التي ما زالت جارية وإن كانت آثارها لم تظهر بعد بصورة ملموسة في الواقع السلفادوري .

١٨٥- وفيما يتعلق بالمنازعات المسلحة ، يشير الممثل الخاص إلى أنه لم يتلق ، كما حدث في عام ١٩٨٥ وبخلاف ما حدث في الاعوام التي سبقته ، أية أنباء موثوق بها عن قيام جيش السلفادور النظامي بأية عمليات قتل جماعية . ومع ذلك ، يعتقد الممثل الخاص أن هذا الجيش النظامي قد تسبب عن غيرقصد ، في الاشهر المنقضية من عام ١٩٨٦ ، في إلحاق أضرار ببعض الممتلكات الخاصة ، فضلا عن إزهاق أرواح بعض السكان المدنيين ، وبصفة خاصة بين "جماهير الشعب" ، وإن كان عدد الضحايا منخفضا ، وبالتالي أقل بكثير مما كان عليه في الاعوام السابقة . ويشير الممثل الخاص أيضا إلى الارتفاع المثير للقلق لعدد الاشخاص غير المقاتلين الذين قتلوا أو أصيبوا بجروح بالغة بسبب انفجار ألغام التماس ، ويلاحظ أن أغلبية هذه الالغام ، وفقا للرأي السائد الذي يتفق معه هو نفسه ، قد زرعت بأيدي مغاوير جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني .

١٨٦- وينبغي الإشارة إلى أن القوات سالفة الذكر قد شرعت في الإفراج ، عن طريق لجنة الصليب الاحمر الدولية ، عن الجنود المأسورين في المعارك .

١٨٧- وأخيرا يسترعي الممثل الخاص الانتباه إلى أن مسألة احترام حقوق الإنسان ما زالت تمثل عنصرا هاما في السياسة الراهنة لحكومة الرئيس دوارتي الدستورية ، وهي السياسة التي تواصل ، في إطار عملية إعادة الاوضاع الديمقراطية إلى طبيعتها ، إحراز نتائج تزداد أهمية وتستحق الثناء في المجال الحيوي الخاص باحترام حياة الاشخاص ، سواء خارج المعارك أو خلالها أو فيما تتمخض عنه من نتائج .

Digitized by UNOG Library

تاسعا - التوصيات

١٨٨- إنّ المقرر الخاص ، إذ يشير ، مرة أخرى ، إلى القلق الذي أعربت عنه حكومة السلفادور والدوائر الاخرى المعنية إزاء انتهاكات حقوق الإنسان ، وإذ يأخذ في اعتباره قبل أي شيء آخر أن الحق في الحياة ذو أهمية أساسية ، وأنه لا سبيل إلى علاج انتهاكاته ، يوصي بشدة مجددا وقبل لأي شيء آخر ، بأن تتخذ جميع الأطراف المعنية فورا التدابير اللازمة للوقف التام أي اعتداء على حياة الأشخاص غير المقاتلين أو على سلامتهم البدنية أو حرياتهم ، سواء حدث ذلك الاعتداء خارج المعارك أو خلالها أو في ظل ما تتمخض عنه من نتائج ، وذلك وفقا لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وللبروتوكولين الإضافيين لعام ١٩٧٧ وللصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان السارية بالنسبة إلى جمهورية السلفادور .

١٨٩- وإن المقرر الخاص إذ يدرك ، بالتالي ، صعوبات الحوار ، وإذ يردد رأي المجتمع الدولي ، والرأي الذي يعتقد أنه يمثل مشاعر وآمال الغالبية العظمى من المواطنين السلفادوريين ، فإنه يوصي مرة أخرى حكومة السلفادور وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية بأن تستأنف على الفور المحادثات بينهما ، أي المحادثات الصريحة الكريمة ، لا المحادثات التكتيكية فحسب ، بغية التوصّل على الاقل إلى إضفاء الطابع الإنساني على النزاع ، بحيث يتسنى التوصّل إلى حل عن طريق التفاوض ينقذ حياة الكثير من مواطني جمهورية السلفادور ، سواء المقاتلين منهم وغير المقاتلين .

١٩٠- وعلى وجه الخصوص ، يوصي الممثل الخاص السلطات الدستورية في جمهورية السلفادور بما يلي :

(أ) أن تلغي على الفور الاحكام القانونية التي لا تتفق مع القواعد الدولية الملزمة لجمهورية السلفادور في مجال حقوق الإنسان ، بموجب انضمامها إلى الصكوك التي تتضمنها ؛ وأن تعتمد قواعد تتفق مع تلك الاحكام ، ولا سيما فيما يتعلق بمحاكمة المتهمين بارتكاب جرائم سياسية ؛

(ب) أن تواصل إحكام الرقابة على عمليات استجواب السجناء السياسيين ، التي تجرى خارج نطاق النظام القضائي ، لجعلها متفقة مع القواعد المذكورة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ؛

Digitized by UNOG Library

(ج) أن تواصل وتعمّق الإصلاح الزراعي والإصلاح القضائي عن طريق تطبيق القواعد الواردة في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه ، نصا وروحا .

١٩١- ويوصي الممثل الخاص قوات جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، بصفة خاصة ، بما يلي :

(أ) الامتناع عن زرع ألغام من شأنها إزهاق أرواح السكان غير المقاتلين وتعريض سلامتهم البدنية للخطر ؛

(ب) الامتناع عن شن هجمات على الهياكل الاساسية للاقتصاد السلفادوري .

١٩٢- وختاما ، يستميح الممثل الخاص لنفسه أن يوصي جميع الدول الاعضاء في المجتمع الدولي ، ولا سيما أغناها وأكثرها تقدما ، بأن تقدم ، في حدود إمكانياتها ، المساعدة اللازمة للتخفيف من شدة الاحوال المعيشية للمواطنين السلفادوريين ، اللاجئين والنازحين بسبب النزاع القائم ، وتحسينها .

الحواشي

(١) "El País" ، من ١٢ الى ١٦ آذار/مارس ١٩٨٦ .

(٢) "El País" ، ٣ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ؛ "Le Monde" ، ٤ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ؛ و "Herald Tribune" ، ٣ و ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(٣) "El País" ، ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(٤) "ABC" ، مدريد ، ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ ؛ و "El País" ، ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٥) "El País" ، ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

(٦) حكومة السلفادور "حالة حقوق الإنسان والحريات الاساسية في السلفادور خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر تموز/يوليه ١٩٨٦" ، تقرير مؤقت سلمه رئيس الجمهورية الى الممثل الخاص في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٧) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، دراسة اقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (LC/L.390/Add.1) ، الصفحة ١ (في النص الاسباني) .

(٨) المرجع نفسه ، الصفحة ٨ (في النص الاسباني) .

(٩) المرجع نفسه ، الصفحة ٩ (في النص الاسباني) .

(١٠) حكومة السلفادور ، "حالة حقوق الانسان ..." .

(١١) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، مكتب الشؤون العامة ، "الحالة في السلفادور" ، الصفحة ٧ .

(١٢) حكومة السلفادور ، "حالة حقوق الانسان ..." ، الصفحتان ٤٩ و ٥٠ .

(١٣) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، "الحالة في السلفادور" ، الصفحتان ٧ و ٨ .

(١٤) حكومة السلفادور ، "حالة حقوق الانسان ..." ، الصفحات من ٥١ الى ٥٤ .

(١٥) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، LC/L.390/Add.1 ، الصفحتان ١٩ و ٣٠ .

(١٦) "Christian Science Monitor" ، من ٥ الى ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ؛ "International Herald Tribune" ، ٤ آذار/مارس و ٣ و ٤ أيار/مايو ١٩٨٦ .

(١٧) "International Herald Tribune" ، ٣ و ٤ أيار/مايو ١٩٨٦ .

(١٨) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الانشطة الجارية ، الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(١٩) حكومة السلفادور "حالة حقوق الانسان ..." ، الصفحة ٦٣ .

(٢٠) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، LC/L.390/Add.1 .

(٢١) وزارة الدفاع والأمن العام ، "قائمة بانتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية في السفادور خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ ، مرتبة ترتيبا زمنيا" ، المجلد الاول ، سان سلفادور ، ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٢٢) المرجع نفسه ، المجلد الثاني .

(٢٣) "Diario del Mundo" ، ٥ آذار/مارس ١٩٨٦ .

(٢٤) "La Prensa Gráfica" ، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ .

(٢٥) "El diario de Hoy" ، ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ .

(٢٦) "Americas Watch", "Settling into Routine. Human Rights Abuses in Duarte's Second year, Eighth Supplement to the Report on Human Rights in El Salvador" ، نيويورك ، شهر أيار/مايو ١٩٨٦ ، الصفحة ٧٢ .

(٢٧) "International Herald Tribune" ، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٢٨) "International Herald Tribune" ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ ؛ و "The London Times" ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨٦ .

(٢٩) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، مكتب الشؤون العامة ، "The situation in El Salvador" ، الصفحة ٢ .

(٣٠) "International Herald Tribune" ، ٢٧ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٣١) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من رقم ٤٥ الى ٥٠ .

(٣٢) هيئة المساعدة القانونية المسيحية ، السلفادور ، حوادث إعدام تعسفي ارتكبتها : (أ) فصائل الموت وجماعات شبه عسكرية ؛ (ب) أفراد من القوات المسلحة (الجيش المسلح وأجهزة الامن والدفاع المدني) ، الفترة من شهر كانون الثاني/يناير الى شهر نيسان/ابريل ١٩٨٦ .

(٣٣) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الانشطة الجارية ، الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٣٤) القتلى من المدنيين نتيجة للعنف السياسي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى غاية ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ ، عددهم حسب ما نشرته الصحافة وكما أبلغت عنه سفارة الولايات المتحدة الامريكية ، موزعا حسب الفئة .

(٣٥) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من ٤٥ الى ٥٠ .

(٣٦) حكومة السلفادور ، قائمة المحتجزين لارتكابهم أعمال إرهابية ، الفترة من ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ إلى ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ .

(٣٧) هيئة المساعدة القانونية ، النشرة الخاصة ، ٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(٣٨) هيئة المساعدة القانونية ، النشرة الخاصة ، ١ أيار/مايو ١٩٨٦ .

(٣٩) "The New York Times" ، ٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٤٠) تقرير بشأن تدخل مكتب المدعي العام العسكري للجمهورية في مراقبة حالة حقوق الانسان واحترام حقوق الانسان ، سان سلفادور ، ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

(٤١) "The New York Times" ، ١٥ شباط/فبراير ١٩٨٦ .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٤٢) لجنة المحامين عن حقوق الانسان ، "السلفادور : تجاهل حقوق الانسان . تقرير عن ١٦ قضية لم يبت فيها" ، شهر تموز/يوليه ١٩٨٦ .

(٤٣) إحصائية بعدد أفراد القوات المسلحة الذين قبضت عليهم الشرطة الوطنية وقدمتهم الى المحاكم العامة بتهم ارتكاب جرائم مختلفة في حق السكان . الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ .

(٤٤) جامعة خوسيه سيمون كنياس لأمريكا اللاتينية ، معهد حقوق الانسان ، الكراسة الاولى : حقوق الانسان والمرسوم رقم ٥٠ ، سان سلفادور ، كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ .

(٤٥) هيئة المساعدة القانونية ، التماس لإعلان عدم دستورية المرسوم رقم ٥٠ ، سان سلفادور ، ٧ نيسان/ابريل ١٩٨٥ .

(٤٦) المحكمة الابتدائية العسكرية الاولى . قائمة بأسماء الاشخاص المحتجزين المتهمين بارتكاب جرائم مختلفة مثل الاعمال الإرهابية ، والتعاون في نشر دعاية هدّامة ، وحيازة وحمل أسلحة قتالية إلخ .

(٤٧) الجدول الإحصائي للمعارض الشخصية في الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٤٨) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من ٤٥ الى ٥٠ .

(٤٩) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الانشطة الجارية ، الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٥٠) القوات المسلحة السلفادورية ، وزير الدفاع والامن العام ، نائب الوزير لشؤون الامن العام ، "تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن حالة حقوق الانسان خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦" .

(٥١) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من ٤٥ الى ٥٠ .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٥٢) القوات المسلحة السلفادورية ، "تقرير القوات المسلحة السلفادورية عن حالة حقوق الانسان خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر آب/أغسطس" ، الصفحة ٤ .

(٥٣) حكومة السلفادور ، "حالة حقوق الانسان ..." ، الصفحة ٦ ، ووزارة الداخلية ، المعلومات المبلّغة الى الممثل الخاص ، شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ .

(٥٤) حكومة السلفادور ، "حالة حقوق الانسان ..." ، الصفحتان ٣٩ و ٤٠ .

(٥٥) المرجع نفسه ، الصفحات من ٣ الى ٥ .

(٥٦) المرجع نفسه . الصفحة ٦ .

(٥٧) "The London Times" ، ٣ نيسان/ابريل ١٩٨٦ .

(٥٨) وزارة خارجية الولايات المتحدة ، "الحالة في السلفادور" .

(٥٩) "Americas Watch" ، "Setting into Routine..." .

(٦٠) صورة من الخطاب الذي سلمته حكومة السلفادور الى المقرر الخاص .

(٦١) القوات المسلحة السلفادورية ، "تقرير القوات المسلحة عن حالة حقوق الانسان ..." ، الصفحة ٦ .

(٦٢) مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، "Fact Sheet, Central America and Mexico" ، جنيف ، شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٦٣) حكومة السلفادور ، "حالة حقوق الانسان ..." ، الصفحتان ٧ و ٨ .

(٦٤) مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، "Fact Sheet..." .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٦٥) هيئة الحماية القانونية ، التقارير من ٤٥ الى ٥٠ .

(٦٦) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الانشطة الجارية ، الفترة شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٦٧) عدد القتلى من المدنيين بسبب العنف السياسي خلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير الى غاية ٣١ أيار/مايو ١٩٨٦ وفقا لما نشرته الصحافة وكما أبلغت عنه سفارة الولايات المتحدة الامريكية ، موزعا حسب الفئة .

(٦٨) "La Prensa Gráfica" و "El Diario de Hoy" ، في السلفادور ، ١٣ آذار/مارس ١٩٨٦ .

(٦٩) "The New York Times" ، ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٦ .

(٧٠) "El Diario de Hoy" ، ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

(٧١) برقية تلكس من لجنة حقوق الانسان (الحكومية) السلفادورية ، مرفقة بالمذكرة الشفوية المؤرخة في ٢٢ نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، الموجهة من البعثة الدائمة للسلفادور لدى الامم المتحدة والمنظمات الدولية ، جنيف ، سويسرا .

(٧٢) "Americas Watch" ، "Setting into Routine..." ، الصفحة ٣٥ .

(٧٣) القوات المسلحة السلفادورية ، "تقرير القوات المسلحة عن حالة حقوق الانسان ..." ، الصفحة ٣٠ .

(٧٤) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، "السكان المدنيون الذين كانوا ضحايا المتفجرات وضعتها عناصر من جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني - الجبهة الديمقراطية الثورية ، خلال الفترة من سنة ١٩٨٥ الى شهر تموز/يوليه ١٩٨٦" .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٧٥) اللجنة السياسية الدبلوماسية لجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني والجبهة الديمقراطية الثورية ، "حقوق الانسان والسلم . الانتهاكات الرئيسية لحقوق الانسان واحتمالات التوصّل الى حل سياسي في السلفادور ، ١ تموز/يوليه ١٩٨٦ .

(٧٦) القوات المسلحة السلفادورية ، معلومات مستمدة من الصحافة الوطنية عن انتهاكات حقوق الانسان في السلفادور ، الفترة من أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى آب/أغسطس ١٩٨٦ ، المرفق الرابع .

(٧٧) "The New York Times" ، ١ آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٧٨) جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني ، "بعض أسرى الحرب الذين أفرجت عنهم جبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني" ، نيويورك ، ٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ .

(٧٩) القوات المسلحة السلفادورية ، "تقرير القوات المسلحة عن حالة حقوق الانسان ..." .

(٨٠) لجنة حقوق الانسان السلفادورية ، تقرير عن الانشطة الجارية ، الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر آب/أغسطس ١٩٨٦ .

(٨١) لجنة التحقيق في الحوادث الجنائية ، "حالة حقوق الانسان والحريات الاساسية في السلفادور ، خلال الفترة من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ الى شهر تموز/يوليه ١٩٨٦" ، تقرير مؤقت سلمه رئيس الجمهورية الى الممثل الخاص .

(٨٢) القوات المسلحة السلفادورية ، "تقرير القوات المسلحة عن حالة حقوق الانسان ..." ، الصفحة ٣٣ .

- - - - -

Digitized by UNOG Library